وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة مولاي طاهر – سعيدة
كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص بنوك مالية و تسيير المخاطر

تحديث وسائل الدفع و انعكاساتها على النشاط البنكي
دراسة حالة بنك التنمية المحلية - بنك الخليج الجزائري-

من إعداد الطالبة :
❖ مولاي مسعودة نور الهدى

تحت إشراف الأستاذ:
رفافة ابراهيم

لجنة المناقشة

الأستاذ.....رئيسا

الأستاذ.....مناقشا

الأستاذ.....مشرفا ومناقشا

السنة الجامعية: 2016-2017

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة مولاي طاهر – سعيدة
كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص بنوك مالية و تسيير المخاطر

تحديث وسائل الدفع و انعكاساتها على النشاط البنكي
دراسة حالة بنك التنمية المحلية - بنك الخليج الجزائري-

من إعداد الطالبة :
❖ مولاي مسعودة نور الهدى

تحت إشراف الأستاذ:
رفافة ابراهيم

لجنة المناقشة

الأستاذ.....رئيسا

الأستاذ.....مناقشا

الأستاذ.....مشرفا ومناقشا

السنة الجامعية: 2016-2017

إهداء

أهدي ثمرة جهدى إلى جدتي الحبيبة والى الوالدين الكريمين حفضهم

الله لي واللذان أفتخر بهما

واعتز بهما طوال حياتي كلها ،

فأنا أقدر كل جهودهما لوصولي إلى هذا المستوى الذي أنعمه الله علي ، والى إخوتي والكتكوتين شيماء وجاد الأنس العريزان على قلبي والى صديقتي الحبيبة اسماء الذين عملوا على مساندتي بتشجيعهم لي ،

كما أهديه إلى كل عائلتي،

ولا أنسى كل صديقاتي وزملائي.

نور الهدى

الشكر

اولا نحمد الله عز وجل على توفيقي في الدراسة وفي اتمام هذا العمل

كما اتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقديم للأستاذ المشرف رفافة إبراهيم ،الذي كان له الفضل الكبير في إتمام هذا العمل بتوجيهاته لي طوال إعداد هذه المذكرة وكل الأساتذة الذين لم يبخلوا علي بمساعدتهم ومساهمتهم من قريب أو من بعيد لإتمامها.

ملخص

شهدت وسائل الدفع في الآونة الأخيرة عدة تطورات خاصة مع ظهور وسائل الاتصالات الحديثة و كذلك الابتكارات الالكترونية هذا ما ساعد على تحسين ربحية و مردودية المؤسسات المالية لاسيما البنوك العالمية الكبرى. حاولنا في هذا البحث إظهار اثر تطور وسائل الدفع على مردودية البنوك الجزائرية فقمنا بدراسة حالة لمؤسستين ، بنك التنمية المحلية و بنك الخليج الجزائري و ذلك عن طريق دراسة تحليلية و إحصائية اعتمدنا فيها على 120 استبانه وزعت على الموظفين و الزبائن للبنكين، توصلنا إلى أن هناك اثر معنوي لتحديث وسائل الدفع على ربحية البنكين خاصة بنك الخليج الجزائري كما توصلنا إلى أن بنك التنمية المحلية لازال يعتمد على وسائل الدفع التقليدية بكثرة.

الكلمات المفتاحية : وسائل الدفع ، البطاقات الالكترونية ، بنك التنمية المحلية،بنك الخليج الجزائري.

Résume

Les moyens paiement ont vu récemment plusieurs développements en particulier avec le développement de moyens de communication, ainsi que l'émergence des innovations électroniques qui ont contribué à améliorer la profitabilité et la rentabilité des institutions financières, en particulier les grandes banques mondiales. Dans cette recherche nous avons essayé de montrer l'effet de l'évolution des modes de paiement sur la rentabilité des banques algériennes pour que nous avons étudier deux institutions, la Banque de développement locale et Algérie Golfe Banque, nous avons base sur l'étude d'analyse statistiques , en adoptant 120 questionnaires distribués aux employés et aux clients des deux banques, nous avons démontré qu'il y a un effet significatif de la modernisation de moyens de paiement sur la rentabilité du AGB et également sur la banque de développement local, ainsi nous avons démontrer que la BDL dépend encore des méthodes de paiement traditionnelles fréquemment.

Mots clés : moyens de paiement, cartes monétiques, BDL, AGB

فهرس المحتويات

الإهداء والشكر

فهرس المحتويات

الملخص

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

المقدمة (أ-د)

الفصل الأول: نظرة عامة عن وسائل الدفع 1

تمهيد 2

المبحث الأول:وسائل الدفع التقليدية 3

المطلب الأول: التطور التاريخي لوسائل الدفع ومفهومها 3

المطلب الثاني: أنواع وسائل الدفع التقليدية 6

المطلب الثالث: العوامل المساعدة على تطورها 10

المبحث الثاني: وسائل الدفع الحديثة 12

المطلب الأول : مفهوم وسائل الدفع الإلكترونية وأهميتها 13

المطلب الثاني: خصائص وأنواع وسائل الدفع 14

المطلب الثالث: مزايا وعيوب وسائل الدفع 25

خلاصة الفصل 31

الفصل الثاني:إنعكاسات وسائل الدفع على النشاط البنكي 32

تمهيد 33

المبحث الأول:تطور وسائل الدفع البنكي في النظام المصرفي 34

المطلب الأول: المنظومة المصرفية الجزائرية 34

المطلب الثاني:تحديث وسائل الدفع في الجزائر 42

المطلب الثالث: واقع البطاقات البنكية في الجزائر 48

المبحث الثاني:دراسة تطبيقية لأثر وسائل الدفع الإلكتروني على أداء البنك 53

المطلب الأول: التعريف ببنك التنمية المحلية وبنك الخليج الجزائري 54

المطلب الثاني: الطريق والأدوات المستخدمة 60

المطلب الثالث: عرض النتائج ومناقشتها 69

خلاصة الفصل 74

الخاتمة 76

قائمة المراجع 79

الملاحق 86

قائمة الأشكال و

الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الفرق بين الكمبيالة والسند لأمر	12
02	مزايا وعيوب الشيكات	13
03	خصائص وسائل الدفع الإلكترونية	19
04	توزيع مفردات العينة حسب الجنس	61
05	توزيع مفردات العينة حسب السن	62
06	توزيع مفردات العينة حسب المستوى التعليمي	63
07	توزيع مفردات العينة حسب العلاقة مع البنك	64
08	النتائج النهائية لاختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان	65
09	معامل ألفا كرونبخ لقياس ثبات الفقرة الأولى	65
10	معامل ألفا كرونبخ لقياس ثبات الفقرة الثانية	65
11	المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري و التباين لمدى إستعمال وسائل الدفع	67
12	المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري و التباين لمدى فعالية وسائل الدفع الحديثة في جلب الزبائن وتحسين أداء البنك	68
13	جدول ANOVA	69
15	إختبار الفرضية الأولى الخاصة بالفقرة الأولى	70
16	إختبار الفرضية الأولى الخاصة بالفقرة الثانية	71

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	أنواع البطاقات البنكية	20
02	نموذج الشيك الإلكتروني	24
03	نموذج عن المحفظة المالية	25
04	الجهاز البنكي الجزائري الحالي	42
05	الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية	56
06	الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائري	59
07	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس	61
08	يوضح توزيع أفراد العينة حسب السن	62
09	يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	63
10	يوضح توزيع أفراد العينة حسب العلاقة مع البنك	64

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	الاستبيان	86

مقدمة

مقدمة عامة

اجتهدت الإنسانية قصد تحقيق التطور الاقتصادي عبر مراحل عديدة ساعية في كل منها للتنظيم الأحسن لشؤونها بما يتلاءم مع متطلبات وحاجياتها حسب مقتضيات كل مرحلة. ورغم تشكيلها لدول مستقلة بعضها عن البعض الآخر سواء من حيث الإقليم الجغرافي أو الهوية الوطنية،إلا أن ذلك لم يمنع التعاون الدولى بينها في المجال التجاري قصد تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي لكل منها .

فقد اعتمد الفرد في بداية المبادلات التجارية على نظام المقايضة للحصول على رغباته وإشباعها، وبعد تطور الفكر البشري وتقدمه العلمي، أحدثت المجتمعات وسيلة جديدة للتبادل التجاري الداخلي منه والخارجي ألا وهي النقود، والتي تستعمل إلى يومنا هذا كوسيلة للدفع والوفاء في المعاملات التجارية، والمعروف أن نظام الدفع لدولة ما ينتج عن مميزات ثقافية وتاريخية واقتصادية، إضافة إلى التطورات التكنولوجية، وقبل أن تتدخل التكنولوجيا فإن هذه المميزات تحدد أشكال وطرق استعمال وسائل الدفع لبلد ما.

ويمكن تعريف وسيلة الدفع على أنها كل الوسائل والأدوات التي تسمح للأشخاص بتحويل الأموال ،ويكمن الدور الاقتصادي لوسائل الدفع في حلولها محل النقود في التعامل والمعاملات، حيث يتخلص العملاء من مضايقات استعمال النقود في تسوية مستحقاتهم وتحررها من مخاطر ضياعها أو سرقتها، كما تسمح لهم بسحب أموالهم المودعة لدى البنوك إما لحسابهم أو لحساب الغير،وينتج عن استعمال هذه الوسائل الحد من المعالجة اليدوية للنقود من طرف المصارف، وهذا ما يؤدي إلى التقليل من تزايد حجم العمل المصرفي من جهة وربح الوقت في تسوية مختلف العمليات المصرفية من جهة أخرى، و ذلك نظرا لفعاليتها والاستعمال السهل والغير المكلف ،وعليه فإن تطور هذه الوسائل كان متماشيا مع تطور التبادل الاقتصادي، وتهدف المصارف من وراء ذلك إلى تطوير وتحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء.

وقد أدى التطور السريع لعالم الإلكترونيات وظهور شبكة الانترنيت كوسيلة نقل للمعلومات،إلى الكشف عن بعض نقائص الوسائل التقليدية،ومحاولة لتفادي هذه النقائص فقد سعت دول العالم إلى تحديث وسائل الدفع المستعملة تماشيا مع التطور الحاصل في القطاع المصرفي،وذلك إهمال وسائل الدفع التقليدية.

لذا فقد لعبت البنوك دورا أساسيا بأساليب الفن المصرفي المتطور في خلق وسائل للدفع أكثر تقدما من الوسائل التقليدية وهي التحويلات المصرفية،ومن أهم هذه الوسائل الجديدة البطاقات البنكية حيث كان أول ظهور لها في الولايات المتحدة الأمريكية ثم أوربا لتنتشر بعد ذلك إلى باقي دول العالم .

في ظل هذه التحولات،كان على الجزائر إصلاح نظامها المصرفي وضرورة تحديث نظام الدفع ،فقد سمحت في الآونة الأخيرة للبنوك الخارجية ذات السمعة العالمية والتي تعمل بنظام الدفع الإلكتروني بنسبة كبيرة في معاملاتها للدخول إلى السوق الوطنية وتقديم خدماتها.

ومن هذا المنطلق ارتأينا إلى طرح الإشكالية التالية: **ما تأثير تطور وسائل الدفع على مردودية كل من بنك التنمية المحلية وبنك الخليج الجزائري؟**

وتقودنا هذه الإشكالية إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي :

- هل حداثة الدفع لها علاقة مع الأداء البنكي؟
- هل يتم الاستغناء عن وسائل الدفع التقليدية بظهور بديلتها الحديثة ؟

ويمكن طرح الفرضيات التالية:

- حداثة وسائل الدفع تأثر إيجابيا على الأداء البنكي
- رغم التطور الحاصل في وسائل الدفع إلا ان بنك التنمية المحلية يعتمد بدرجة كبيرة عن وسائل الدفع التقليدية

أهداف الموضوع :

نسعى من خلال هذا البحث للوصول إلى الأهداف التالية:

- محاولة معرفة الدور الكبير لأنظمة الدفع الإلكتروني ومساهمتها في زيادة فعالية ونشطة البنوك
- التعرف على واقع ممارسة الوسائل الإلكترونية في النظام البنكي الجزائري

أهمية الموضوع:

تظهر أهمية الموضوع فيما نراه من واقع الحياة التجارية و الاقتصادية التي تحتم على عامة الناس والمتعاملين في هذا المجال استعمال هذه الوسائل التي من شأنها أن تيسر المعاملات المالية وتضمن لها السهولة والسرعة والائتمان.

أسباب اختيار الموضوع:

- حداثة موضوع وسائل الدفع الالكترونية فضلا عن احتلالها مكانة هامة في حياتنا اليومية.

-التباين في وسائل الدفع بين البنوك.

-تميز البنوك التي تعمل بوسائل دفع حديثة الذي خلق منافسة بين البنوك خاصة الأجنبية والخاصة.

حدود الدراسة:

هناك حدود مكانية وزمنية لهذه الدراسة نجملها في ما يلي:

تمت الدراسة في بنك التنمية المحلية وبنك الخليج الجزائري لولاية سعيدة خلال شهر ماي سنة 2017 واختيرت كعينة من البنوك التي تتعامل بوسائل الدفع التقليدية والحديثة.

وسائل جمع البيانات:

اعتمدنا من خلال دراستنا على مختلف الوسائل منها : الكتب، المجلات، مقالات، مذكرات، أنترنيت و ذلك لتزويد الموضوع بمعلومات متنوعة وهادفة لتحليل الإشكالية المطروحة.

منهج البحث:

لمعالجة هذا الموضوع تطلب منا استخدام المنهج الوصفي ويتمثل في عرض لوسائل الدفع التقليدية والحديثة والمنهج التحليلي الخاص بالجانب التطبيقي لوسائل الدفع، وقد تم تقسيمها إلى فصلين ،فصل نظري تحت عنوان نظرة عامة عن وسائل الدفع والفصل الثاني تحت عنوان إنعكاسات وسائل الدفع على النشاط البنكي ،حيث يضم الفصل الأول مبحثين .المبحث الاول يخص وسائل الدفع التقليدية ويتكون من ثلاث مطالب، المطلب الأول يخص التطور التاريخي لوسائل الدفع ومفهومها والمطلب الثاني يضم أنواع وسائل الدفع التقليدية والمطلب الثالث خاص بالعوامل المساعدة على تطورها . أما المبحث الثاني تحت عنوان وسائل الدفع الحديثة (الإلكترونية) ويضم في المطلب الأول مفهوم وسائل الدفع ا لإلكترونية

وأهميتها ،والمطلب الثاني فيه خصائص وأنواع وسائل الدفع الإلكترونية والمطلب الثالث إيجابيات ومزايا وسائل الدفع الإلكترونية ،اما الفصل الثاني يضم ايضا مبحثين ،المبحث الأول يخص تطور وسائل الدفع البنكي في النظام المصرفي الجزائري ويضم في المطلب الأول المنظومة المصرفية الجزائرية اما المطلب الثاني فيضم تطور نظام الدفع في الجزائر ،المطلب الثالث واقع البطاقات البنكية في الجزائر ، أما المبحث الثاني فخاص بالجانب التطبيقي .

الدراسات السابقة:

ومن بين الدراسات السابقة التي يمكن ذكرها :

- علي عبد الله شاهين، نظم الدفع الالكترونية ومخاطرها ووسائل الرقابة عليها"دراسة تطبيقية على بنك فلسطين" ،مجلة جامعة الازهر بغزة،سلسلة العلوم الانسانية2010،العدد1، ص 511-546 . لقد تناول الباحث في هذه الورقة البحثية أنواع و أدوات الدفع الإلكترونية المطبقة في بنك فلسطين ونظم الرقابة عليها والتحديات المرتبطة بها ولقد تم التوصل الى النتائج التالية: أن البيئة الجديدة للعمل المصرفي والمنافسة الشديدة والتطبيقات التقنية لأدوات الدفع الإلكتروني أدت إلى الضغط على المصارف لإيجاد آليات متطورة في استخدام وتنويع الخدمات المصرفية الإلكترونية وضرورة وجود ضوابط رقابية وتوفير بنية أساسية من سياسات وتشريعات داعمة مع استمرارية دعم بحوث وتطوير الأداء المصرفي الإلكتروني وتخفيض المخاطر المرافقة لها.
- رابح عرابة،"دور تكنولوجيا الخدمات المصرفية الالكترونية"،مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية،2012،العدد8. حيث هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي تلعبه تكنولوجيا الخدمات المصرفية الالكترونية كاتجاه حديث لتطوير وعصرنه المصارف الجزائرية وقد توصل الباحث في دراسته إلى أن البنوك الجزائرية تعاني من نقص في الخدمات المصرفية الالكترونية. حيث ينحصر نطاق تعاملها على بعض البطاقات البنكية والذي مازال في البداية رغم العدد الهائل من البرامج المعدة.
- Mahmoud Akeel Salamen Al-Mehsen، Electronic Credit Cards Usage and Their Impact on Bank’s Profitability The Rate of Return on owners Equity model Interdisciplinary journal of contempora ryresearch in business November 2012 VOL 4, N° 7

وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر استخدام البطاقات البنكية على ربحية البنك، حيث تمثلت عينة الباحث في موضوعه هذا بدراسة البنوك التجارية في الأردن خلال الفترة2003/2007 كما تم الاعتماد على أسلوب الانحدار البسيط باستخدام برنامج SPSS لتحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات وتم التوصل إلى أن هناك تأثير إيجابي بين الدخل الصافي من البطاقات الائتمانية والعائد على حقوق الملكية .

مقدمة:

تعتبر وسائل الدفع مظهر من مظاهر التطور في البيئة الاقتصادية والتجارية ومنذ العصور القديمة سعى الإنسان إلى إيجاد وسيلة للتبادل تمثلت في البداية بنظام المقايضة ثم تطورت في صورة معادن ثم مسكوكات إلى أن ظهرت النقود الورقية وسعى الإنسان للمحافظة عليها من مخاطر الضياع والسرقة، واهتم بسهولة نقلها من مكان لآخر.

ومع التطور الزمني أصبح يوميا يتم إجراء ملايين المعاملات والصفقات والقروض باستخدام النقود،وقد حصل اتفاق بين المجتمعات في أزمنة وأمكنة مختلفة،على إتخاد شكل معين يتصف بالقبول العام وله قيمة معروفة تسمح بقيام مقام النقود،ويطلق عليها باسم وسيلة الدفع .

غير أن التطور الاقتصادي لم يسمح لوسائل الدفع بالاستقرار على شكل معين،بل تطورت على عدة مراحل لتتخذ أشكالا معروفة لأزمنة معينة، أصبحت تعرف الآن بوسائل ونظم الدفع التقليدية .

و قد فرض التطور التكنولوجي في الوقت الحاضر زيادة تطبيقه في جميع نواحي الحياة ومنها العمل المصرفي،استخدام وسائل دفع تختلف عن تلك الوسائل التقليدية،والتي تعرف بوسائل الدفع الإلكترونية.

المبحث الأول: وسائل الدفع التقليدية

المطلب الأول: التطور التاريخي لوسائل الدفع ومفهومها

تعريف وسائل الدفع:

نطلق عموما اسم وسيلة دفع على كل شيء يمكن قبوله اجتماعيا يلعب هذا الدور. وعلى هذا الأساس، فإن وسيلة الدفع هي تلك الأداة المقبولة اجتماعيا من أجل تسهيل المعاملات الخاصة بتبادل السلع والخدمات وكذلك تسديد الديون.[1]

ويمكن النظر إلى وسائل الدفع من ثلاث زوايا أساسية . فهي أداة وساطة مهمتها تسهيل التداول وتمكين إجراء الصفقات بسهولة، وهذا ينطبق بالأساس على النقود في شكلها المعاصر، وبصفة أقل على الأوراق التجارية عندما تكون محل تداول بين فئة التجار.

كما عرفها جون بول فويار على أنها: تمثل العمليات البنكية الخاضعة للتحكم البنكي، حيث تمنع على أي شخص من غير المؤسسات المقرضة أو المالية أن تقوم بمثل هذه العمليات بصفة اعتيادية دون الحصول على الاعتماد الصادر عن لجنة المؤسسات المقرضة أو المؤسسات الاستثمارية [2].

وعرفتها أيضا **D'hoir Laupretre Catherine**: أنها وسائل تسمح بتحويل أموال لكل شخص، مهما كان السند المستعمل (سند بنكي كالشيكات، بطاقات الدفع، سندات لأمر، التحويلات البنكية)،

[1] مبارك محمد، **اقتصاد النقود**، منشورات دار الأجدب سنة 2006 ،ص5

[2] Jean Paul Foyart : « **Monétique et Moyens de Paiement** », Séminaire et Formation Unicom, Hôtel Mercure Alger, Le 26-27/07/2006 , Sans Numéro de Page.

ودور البنكي هنا هو الإشراف، خصوصا في إصدار الشيكات وكذلك بإصدار وتحصيل الأوراق التجارية الأخرى باسم ولحساب العميل.[3]

وقد عرفها الكاتب **Bonneau Thierry** على أنها: " تعتبر وسائل دفع كل الوسائل والأدوات التي مهما كانت الدعائم والأساليب التقنية المستعملة تسمح لكل الأشخاص بتحويل الأموال.[4]

أما **Duclos Tierry** عرفها أنها : جملة الوسائل التي مهما كانت الدعامة المستعملة أو التقنية المستخدمة، تسمح لكل شخص بتحويل الأموال.

أما المشرع الجزائري فقد عرف وسائل الدفع في نص المادة 113 من قانون 90-10 قانو ن النقد والقرض كما يلي:"تعتبر وسائل الدفع جميع الوسائل التي تمكن من تحويل الأموال مهما كان الشكل أو الأسلوب التقني المستعمل.[5]

التطور التاريخي لوسائل الدفع التقليدية:

يشهد النشاط الاقتصادي والتجاري تطورا مستمر ويشمل هذا التطور مفهوم النشاط وكذلك الوسائل اللازمة لإتمامه، حيث يعمل كل منها على تطوير الآخر .

التطور في مجال معين يدفع إلى التطور في غيره من المجالات الأخرى،وهكذا تتكامل حلقات الأنشطة الاقتصادية مع بعضها البعض،ومع استمرار التطور المادي لفترة من الوقت فإنه يؤدي إلى حدوث تطور نوعي في نوعية السلع والخدمات التي يتم إنتاجها والتعامل فيها،وإلى حدوث تطور نوعي في وسائل التعامل بالتحول من الوسائل التقليدية إلى وسائل أخرى أكثر تطورا وتقدما[3]،وقد عرفت المجتمعات القديمة النقود كأول وسيلة دفع والتي طورت أشكالها بتطور المجتمعات و حاجياتهم وقد مرت النقود بثلاث مراحل وهي :

3 Dhoir Lauprêtre Catherine : **« Droit du Crédit** », Edition Eclipses, Lion, 1999, p 11.

[4] Bonneau Thierry : « **Droit Bancaire** », Edition Montchrestien, Paris, 1994, p 41.

[5] المادة 113، قانون النقد والقرض رقم 10-90 المؤرخ في 14 أفريل 1990، الصادر بالجريدة الرسمية،العدد16 ،السنة السابعة والعشرون، بتاريخ 18 أفريل

1- مرحلة الاكتفاء الذاتي: في هذه المرحلة تكفلت كل جماعة بإنتاج مجموعة السلع والخدمات الكافية نسبيا لإشباع حاجاتها، ولم تكن هناك ضرورة للدخول في علاقات اقتصادية مع الجماعات الأخرى ،أما التوزيع فقد كان يتم تلقائيا وداخليا طبقا للأنظمة الاجتماعية السائدة.

2- مرحلة المبادلة على أساس المقايضة: مع تقدم الفنون الإنتاجية، تمكن الإنسان من أن يتعدى المرحلة التي كان إنتاجه فيها يكفي بالكاد لحفظ حياته، وانتقل إلى مرحلة جديدة أصبح إنتاج الفرد أكبر من ذلك القدر اللازم لسد حاجته، فالمقايضة هي مبادلة سلعة بأخرى أو خدمة بخدمة وذلك دون استخدام النقود وقد مهدت لظهور النقود [6] ،ولكن هذه المرحلة تميزت بظهور عيوب وصعوبات أدت الى الحاجة لوسيلة أحسن من المقايضة ومن بين هذه الصعوبات :

- صعوبة نقل السلع والخدمات
- صعوبة تحديد نسب التبادل
- صعوبة توافق رغبات المتبادلين

3- مرحلة المبادلة النقدية: اقتصاد المقايضة يترتب عليه تعدد معدلات المبادلة الحسابية الأمر الذي ينبغي معه إدخال وسيط ترد إليه قيم الأشياء المتبادلة، وقد أطلق عليه اسم "النقود" وتقوم هذه الأخيرة بالوظائف التالية :[7]

- النقود كوحدة لقياس القيمة
- النقود كوسيلة للتبادل
- النقود كمخزن للقيمة
- مقياس للمدفوعات الآجلة .

فقد كانت النقود عبارة عن نقود سلعية ثم معدنية، ثم دعت الحاجة إلى تطورها إلى نقود ورقية وهي ثلاث أنواع:

- نقود نائبة : تمثلت كمية من الذهب أو الفضة مودعة ببنك معين في صورة نقود أو سبائك تعاد قيمتها المعدنية قيمة هذه الصكوك

[6] مجدي محمد شهاب ،**اقتصاديات النقود والما ل النظرية والمؤسسات النقدية**، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية 2008 ص3

[7] رشاد العصار، رياض الحلبي، **النقود والبنوك**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2000، ص 24-25

- نقود وثيقة : صكوك تحمل تعهدا من الموقع عليها بأن يدفع لحاملها عند الطلب مبلغا معينا

- نقود إلزامية : وهي غير قابلة للصرف بالمعدن النفيس فهي نوعين حكومية ونقود ورقية مصرفية(بنكنوت)

المطلب الثاني: وسائل الدفع التقليدية

تأخذ وسائل الدفع أشكالا عديدة وتحدد عادة الأنظمة التقنية لماهية الوسائل التي يمكن اعتبارها كوسيلة دفع وفي الحالات القصوى تعطى موافقتها لاختيار مثل هذه الوسائل في إيطار ما يسمى بمنحة وسائل الدفع[8]ونستعرض فيما يلي أهم الأدوات التي تمثل وسائل الدفع وهي:

1- السندات التجارية l'effet de commerce : تعرف وسيلة دفع في شكل ورقة تتضمن تعهد محررها بدفع مبلغ معين لإذن شخص آخر هو المستفيد في ميعاد معين وتنقسم إلى:

- السند لأمر billet à l'ordre: هو عبارة عن وثيقة يتعهد بواسطتها شخص معين يدفع مبلغ معين لشخص آخر في تاريخ لاحق ومن هنا يمكن استنتاج أن سند لأمر هو عبارة عن قرض حقيقي حيث أن الطرف الأول في هذه الحالة مدين والسند بالنسبة له يمثل خصما من الخصوم (أوراق الدفع) في حين الطرف الثاني وهو المستفيد يعتبر السند بالنسبة له أحد بنود الأصول (أوراق القبض)[9] .

- السفتجة (الكمبيالة) : هي أمر صادر من شخص هو الساحب إلى شخص آخر هو المسحوب عليه،بأن يدفع لأمر ثالث هو المستفيد أو حامل السند مبلغ معين وفي وقت محدد وتسمى أيضا بسند السحب أو البوليصة[10] .

جدول(1) : الفرق بين الكمبيالة والسند لأمر

الكمبيالة	السند لأمر

[8] البارودي علي ،العريني محمد فريد، " **القانون التجاري** "،دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية،2000 ص214

[9] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك"**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، الطبعة 2005،ص32

صلاح إلياس، "**مستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود الوسائل الحديثة**،" مداخلة مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية إعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر - عصرنة تجارب دولية – جامعةخميس مليانة، ص: 4-5.

[10] الطاهر لطرش،مرجع سبق ذكره،ص35

فيها ثلاث أشخاص: الساحب والمسحوب عليه و المتلقي	فيه شخصان فقط المتعهد والمستفيد
هي أمر بالدفع معطى للساحب	هو تعهد بالدفع من قبل المتعهد
هي دائما ورقة تجارية	هو بالأصل ورقة مدنية لكنها تصبح تجارية (تخضع لقانون تجاري) إذا كان احد طرفيها تاجرا أو كان موضوعها عملية تجارية

المصدر: شاكر القزويني محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجزائر 2008

- سند الرهن (ايداع البضاعة) le warrant : هو وثيقة تسمح برهن البضاعة وتكون ملحقة بوصل إيداع البضاعة في المخازن ويمكن تقديمه للبنك بغرض الخصم كما يمكن تحويله إلى وسيلة دفع بإدخاله في التداول وانتقاله بين التجار لتسوية المعاملات.[11]

- سند الصندوق bon de caisse : هو التزام مكتوب من قبل الهيئة المقترضة (في الغالب تكون البنوك) يدفع المبلغ المذكور في السند وفي وقت محدد لا يتجاوز 12 شهرا، ويكون محررا باسم هذا الشخص أو لحامله.[12]

- السندات العمومية قصيرة الأجل : تشبه إلى حد كبير سندات الصندوق ،والاختلاف الرئيسي الموجود هو في الجهات التي تصدرها،وأيضا في أن السندات العمومية مضمونة من طرف الدولة ويتم تداولها من يد إلى يد واستعمالها في التبادل.[13]

2- الشيكات Les chèques: هي عبارة عن وثيقة كتابية من خلالها يكون بإمكان الشخص سواء كان مادي أو معنوي مالكا لحساب بنكي يسمى الساحب إصدار أمر لشخص آخر يسمى المسحوب منه يكون بنكا أو مؤسسة مصرفية، بدفع مبلغ معين لشخص ثالث يدعى المستفيد مبلغا نقديا، وهو من بين وسائل الدفع الأكثر انتشارا إلى جانب النقود الورقية.[14]

جدول (2): مزايا وعيوب الشيكات

[11] الطاهر لطرش ،مرجع سبق ذكره،ص 35

[12] وليد ناجي الحلواني،بدر محمد علوان،" **المحاسبة الماليةفي القياس والاعتراف والافصاح المحاسبي**،الوراق للنشر والتوزيع،عمان،جزء2 ،2002 ص 196-197

[13] سلطاني خديجة، " **احلال وسائل الدفع التقليدية بالوسائل الإلكترونية-دراسة حالة بنك التنمية الريفية –وكالة بسكرة**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية،تخصص ماليو ونقود، جامعة محمد خيضر بسكرة،2012-2013

[14] مجدي محب حافظ" ،"**جرائم الشيك**" ، القاهرة، دون دار نشر، 2002 ، ص 03

مزايا الشيك	عيوب الشيك
هو وثيقة قانونية يمكن أن تسهل إجراءات ضد المسحوب عليه	خطر الفقدان والسرقة والتزوير
يوفر الشيك المصرفي إجراءات أمنية مشددة	التكلفة المالية العالية بسبب فترة التحصيل
	مخاطر عدم السداد

المصدر: شاكر القزويني محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجزائر2008

ومن بين أنواع الشيكات نجد ما يلي:

- الشيك المسطر chèque barrè: يتميز بوضع خطين متوازيين على صدر الشيك مهما يترتب عليه امتناع البنك عن الوفاء بمبلغ الشيك إلا ألى بنك آخر ليتولى إستيفاء المبلغ لحساب هذا العميل.[15]

- الشيك المعتمد chèque vise: هو شيك محرر بشكل عادي، فضلا على أنه يحمل توقيع البنك المسحوب عليه على صدر الشيك، بما يفيد اعتماده مع ذكر التاريخ، ويترتب على اعتماده تجميد مقابل الوفاء لصالح الحامل، فيصبح الوفاء بالشيك مؤكدا.[16]

- الشيك المقيد في الحساب chèque de compensation: إذا ورد في شيك ما يقيد بأن قيمته تقيد في الحساب أو في حكمه أن البنك ملزم بوفائه بطريقه بتسويته في حساب المستفيد وإمتنع عليه الوفاء بقيمته نقدا، فإن فعل تحمل المسؤولية ما قد يقع من ضرر الساحب[17] .

- الشيك السياحي chèques touristique: هو شيك –أمر الدفع – بمبلغ معين وبعملة قابلة للتحويل، يصدره بنك معروف، والمستفيد منه هو حامله المعروف بتوقيعه، ويسمى هذا الشيك

[15] بورزاق ابراهيم ، **دراسة تحليلية حول التجربة الجزائرية في مجال النقد الآلي البينكي**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2007-2008 ،ص34

[16] Yves Simone et Samir Hennai : « **Techniques Financières Internationale** »,7éme édition, Economica, Paris, 2002, p 526.

[17] المصري محمد محمود، **أحكام الشيك مدنيا وجنائيا**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية،2000 ، ص124

سياحيا لأن القصد من إصداره هو أن يصرف المستفيد قيمته خارج البلد[18]، وفي حالة ضياعه لا يصبح له قيمة وغير قابل للاستعمال، إن لم تكن حاملة لامضاء صاحبها[19].

3- التحويلات المصرفية Les virements:[20]

التحويل هو أبسط العمليات التجارية، فالبنك يتوسط من خلال تنفيذها بين طرفين (المحمول والمحمول اليه) ويقوم بتوصيل مبلغ من المال أودعه شخص في فرع البنك في المكان المحمول اليه، فهو يسمح بتحويل الأموال دون الحاجة إلى سحبها من الحساب وتسليمها إلى شخص آخر، ويتميز بسهولة استخدامه، سرعة الدفع، قلة التكلفة ،ويمكن أن يكون التحويل تلقائيا بإتفاق بين البنوك وصاحب الحساب وعادة ما يكون هذا في حالات التحويل المتكرر كأجور العمال .

- **مزاياه:**

عملية آمنة : حيث أنها تتم بطلب العملاء لكن البنك هو الذي يسيرها بين الحسابات.

عملية سهلة : تتم ببساطة عن طريق إصدار أمر للبنك بالتحويل لحساب محدد.

عملية فعالة : حيث أنها عملية أكيدة وبالتالي فلا يمكن التلاعب فيها ويتحكم فيها البنك.

عملية مرنة : نظرا لسهولتها فالتعامل بها لا يحتاج إلى كفاءات وخاصة بعد ظهور المقاصة الإلكترونية

- **عيوبها:**

وجوب معرفة المعطيات البنكية

المستفيد يفتقد للمبادرة في التسديد

الدفع يعتمد على حسن نية المستورد إذا لم يعطي شروط وتعليمات لا يتم الدفع

4- الاقتطاعات Les prélèvements:[21]

---

[18] شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية 1992،ص 133

[19] Yves Simone et Samir Hennai : « **Techniques Financières Internationale** »,7éme édition, Economica, Paris, 2002, p 526.

[20] لوصيف عمار، **استراتيجية نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرين مع الاشارة إلى التجربة الجزائرية**،(رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة قسنطينة، 2008-2009)، ص: 24.

هي وسيلة دفع ملائمة لعمليات الدفع المتكررة ويتم بين المدين وبنكه من خلال التصريح أو السماح بالاقتطاع من الحساب البنكي ،ثم بين المدين والدائن من خلال طلب الإقتطاع، وينم الاقتطاع حسب طريقتين هما :

- الإقتطاع العادي: ويتم في أجل 4 أيام بعد تقديم الأمر
- الإقتطاع السريع: يتم في أجل يومين بعد تقديم الأمر

وتتمثل مزاياه في:

بالنسبة للدائن: وسيلة دفع اقتصادية وغير مكلفة

تمكن من التسيير الفعال للخزينة

بالنسبة للمدين: عملية الدفع مضمونة

عيوبه:

بالنسبة للدائن : وقوع بعض المشاكل لأخطاء راجعة لبنك الدائن

الدائن غير معني بالعملية

بالنسبة للمدين: المدين لا يمكنه التحكم في العملية

المطلب الثالث: العوامل المساعدة على تطورها

توجد العديد من العوامل التي أدت إلى تطور وسائل الدفع وتجعلها وسائل حديثة تؤدي نفس الوظائف لكن بطريقة أكثر تطور وفعالية وأهم هذه العوامل ما يلي:

[21] بورزاق ابراهيم ، **دراسة تحليلية حول التجربة الجزائرية في مجال النقد الآلي البينكي**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2007-2008 ،ص46-47

1- تراجع فعالية وسائل الدفع التقليدية:[22]

قضى ظهور وسائل الدفع التقليدية على الكثير من المشاكل الناجمة عن حمل النقود.كالسرقة والضياع ...الخ .فأصبحت بذلك بديلة عن النقود . وبالتالي سهلت الكثير من العمليات الخاصة منها التجارية .وبذلك أصبح الإحساس بالأمان الذي عرفته وسائل الدفع التقليدية بمرور الوقت مرتفع جدا إلا أن لهذه الوسائل مشاكل كثيرة منها.

- انعدام الملائمة: كالحاجة الى الوجود الشخصي سواء شخصيا أو عبر التلفون لكلا الطرفين يقيد الحرية المعاملاتية وبالنسبة للعملاء يترجم هذا إلى تأخير اقتناء المنتج أو الخدمة وينتج عنه تكلفة أعلى وبالنسبة للبائع يعني ذلك خسارة في الإيرادات نتيجة انخفاض المبيعات أو فقدانها.

- عدم إجراء المدفوعات في الوقت الحقيقي : لا تتم المدفوعات التقليدية في الوقت الحقيقي ويتوقف التأخير في التحقق الفعلي على نوعية السداد في المدفوعات بالشيكات مثلا تستغرق ما يصل إلى أسبوع.

- انعدام الأمناء فالتوقيعات يمكن أن تزور والشيكات و الكمبيالات وسند لأمر يمكن أن تسرق أو تضيع وبالنسبة للتجار فإمكانهم بأن يلجئوا إلى الغش و الإحتيال .

- إرتفاع تكلفة المدفوعات: إن كل المعاملات تكلف مبلغ معين وأكبر مشكل يواجه المجتمع هو مشكل الشيكات بدون رصيد.

2- استخدام شبكة الانترنت في المجال المصرفي :[23]

يؤدي التطوير التكنولوجي في مجال الإتصالات لحدوث ثورة في المعاملات المصرفية من خلال شبكة الأنترنت خاصة بظهور شبكة الويب العلمية wide webwww.world وقد أدت إلى تطبيق تقنيات حديثة من قبل البنوك وذلك من أجل:

- تخفيض التكلفة الحقيقية لعمليات المدفوعات

_ التعامل بكفادة مع النمو الهائل والمتسرع لعدد حسابات العملاء بالبنوك.

---

[22] طارق عبد العال حمادة،" **التجارة الالكترونية ،الأبعاد التكنولوجية والمالية والتسويقية والقانونية**، الدار الجامعية، القاهرة،مصر ،الطبعة الثانية،2008،ص 145-146

[23]لوصيف عمار، **استراتيجية نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرين مع الاشارة إلى التجربة الجزائرية**،(رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة قسنطينة، 2008-2009)، ص27

_ضرورة تحرير العملاء من جميع القيود(المكانية والزمانية).

وقد أصبح الآن بوسعهم التعامل مع بنوكهم في أي وقت ودون التنقل،إذ أنه يمكنهم تحويل الأموال بين حسابات العملاء المختلفة وتقديم طرق دفع جديدة ومتطورة إلكترونيا .

3- التوجه نحو التجارة الإلكترونية:

ظهرت التجارة الالكترونية نتيجة لتطور الاتصالات والمعلومات وخاصة بعد نمو شبكة الأنترنت وتطورها عبر العالم حيث تسعى إلى تبادل المعلومات غير المنظمات الحكومية ومنظمات الأعمال الخاصة والعامة بغية تخفيض الآثار السلبية وتعظيم عولمة الشركات.[24]

ومن الدوافع التي أدت إلى ظهور التجارة الإلكترونية هي:[25]

- تسيير المعاملات التجارية : إ ن ضرورة التسيير الفعال والناجح يشكل بالنسبة للمؤسسة واحد من الإهتمامات الأساسية الدافعة للتجارة الإلكترونية.

- الفعالية التجارية :إن الرغبة في الوصول الى مستوى من النجاعة في الإنتاج والتوزيع يشكل دافعا مهما يمكن التجارة الإلكترونية من إنتاج معلومات بالإمكان حجزها وحفظها بطريقة آلية.

- تطوير أسواق جديدة : اعتمدت المؤسسات لتطوير التجارة الإلكترونية من خلال إيجاد منافد وأسواق تجارية جديدة .

المبحث الثاني :وسائل الدفع الحديثة

المطلب الأول : مفهوم وسائل الدفع الإلكترونية وأهميتها

لقد تم تطوير وسائل الدفع الإلكتروني نتيجة لانتشار عمليات التجارة الإلكترونية حيث تتم كافة أنواع المعاملات التجارية إلكترونيا

[24] محمد ابراهيم عبد الرحيم، "الاقتصاد الصناعي،التجارة الالكترونية" ، شباب الجامعة الإسكندرية،مصر،2007ص 150-151

[25] ابراهيم بختي ،"التجارة الالكترونية مفاهيم واستراتيجيات التطبيق في المؤسسة"،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر2005 ص45-46-47

1- مفهوم وسائل الدفع الإلكترونية:

يقصد بأنها مجموعة من الأدوات والتدويلات الإلكترونية التي تصدره المصارف والمؤسسات كوسيلة دفع وتتمثل في البطاقات الإلكترونية والنقود الإلكترونية ، ويعرفها الأستاذ قديح على أنها "عملية تحويل الأموال في الأساس كثمن لسلعة أولخدمة بطريقة رقمية بإستخدام أجهزة الكمبيوتر وإرسال البيانات عبر خط تلفوني أو شبكة ما أي طريقة لإرسال البيانات".[26]

وتعرف ايضا" أنظمة الدفع التي تتم إلكترونيا بدلا من ورق الكشف أو البيانات ويمكن الشخص من المحاسبة على فواتيره إلكترونيا أوتقوم بتحويل النقود الإلكترونية عبر حسابه البنكي الخاص" [27]

2- أهمية وسائل الدفع الإلكتروني:[28]

إن أتساع نطاق التجارة الإلكترونية سمح بتضاؤل دور النقود الورقية والدفع التقليدي أمام إزدهار الدفع الالكتروني، حيث كانت النقود الوسيلة الرئيسية لتسوية المعاملات المالية وكان الدفع يتم بصورة سائلة أو بواسطة بديل للشيك وغيرها من وسائل الدفع التقليدية.[29]

لكن تلك الوسائل لا تصلح في تسهيل التعامل الذي يتم عن بعد في بيئة غير مادية كالعقود

الإلكترونية التي تتم عبر شبكة الأنترنت حيث تتوارى المعاملات الورقية .من هنا تظهر أهمية ابتكار وسائل سداد تتفق مع طبيعة التجارة الإلكترونية، لهذا يتم الدفع إلكترونيا.

يمكن للعميل الوفاء بمقابل السلعة أو الخدمة بنفس الطرق التقليدية المتبعة في التعاقد بين غائبين مثل إرسال شيك عن طريق البريد أو من خلال الفاكس، أو إرسال البيانات الخاصة بحساب بنكي، لكن هذه الوسائل لا تصلح و خصوصية التجارة الإلكترونية ومقتضيات السرعة فيها، لذا كانت أهمية اللجوء الى الدفع الإلكتروني من خلال شبكة إتصال لا سلكية موحدة عبر الحاسب.

---

[26] أيمن قديح، **الدفع الإلكتروني من يحميه**، مقال منشور على Net analyser//http 2013/02/16

[27] صالح الجداية،سناء جودت خلف، **التجارة الإلكترونية**،دار حامد لنشروالتوزيع،الأردن،2008ص213

[28] وهيبة عبد الرحيم، **واقع وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام ادفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر - عصرنة تجارب دولية – جامعة خميس مليانة ،ص30

[29] سعيد بريكة،**واقع عمليات الصيرفة الإكترونية وآفاق تطورها في الجزائر**،مذكرة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الإقتصادية،تخصص بنوك وتأمينات،جامعة العربي بن مهيدي 2011، ص 152-153

المطلب الثاني : خصائص وأنواع وسائل الدفع الإلكترونية

1- الخصائص:

الجدول 3 : خصائص وسائل الدفع الالكترونية

الطبيعة الدولية في الدفع الإلكتروني	وسيلة مقبولة في جميع الدول وعبر كل أنحاء العالم
الدفع عن طريق النقود الإلكترونية	تخصص لعملية الدفع الإلكتروني نقودا إلكترونية قد تكون على شكل شرائح أو برامج أو اقراص ذاكرة خاصة بالمؤسسة
البعد في تسوية المعاملات الإلكترونية	عن طريق الأنترنيت حيث تسمح بتسوية معاملات الدفع التي تتسم بالبعد بين أطراف التعامل
أسلوب الدفع	يتم الدفع إما عن طريق بطاقات مخصصة للشراء عبر الأنترنيت أو من خلال البطاقات البنكية العادية ويتم الدفع عبر شبكتين الأولى تختص فقط بأطراف التعامل ويلتزم وجود علاقات مالية وتجارية مسبقة بينهم والثانية عامة تتداولها الأفراد دون وجود روابط

المصدر: سعيد بريكة،واقع عمليات الصيرفة الإلكترونية وآفاق تطورها في الجزائر،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الإقتصادية،تخصص بنوك وتأمينات،جامعة العربي بن مهيدي 2011ص152-153

2- أنواع وسائل الدفع الإلكترونية:

- **البطاقات البنكية:**[30]

عرفها المشرع الجزائري بأنها : "كل بطاقة تسمح لحاملها بنقل الأموال، ولا يمكن أن تصدر إلا من طرف هيئة قرض أو مؤسسة مالية أو مصلحة مرخص لها بوضع وإصدار البطاقات كالمصارف،الخزينة العامة، مصلحة البريد."

[30] صالح الجداية،سناء جودت خلف، **التجارة الالكترونية**،دار حامد لنشروالتوزيع،الأردن،2008ص239

وتعرف أيضا :"أنها عبارة عن بطاقة بلاستيكية تحتوي على معلومات رقمية وتستخدم هذه المعلومات في أغراض الدفع.كما يمكن إستخدامها لأغراض أخرى كالدخول لمواقع خاصة لا يمكن الدخول فيها إلا للمرخص له".

شكل رقم (1): أنواع البطاقات البنكية

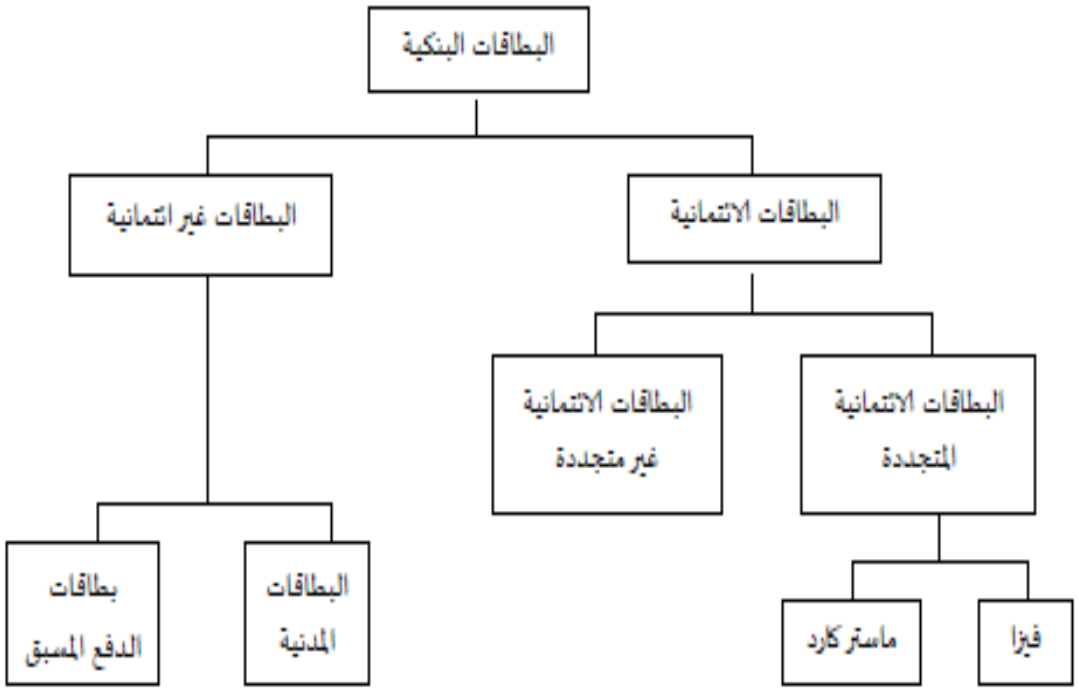

المصدر: نواف عبد الله باتورة، أنواع البطاقات الإئتمانية وأشهر مصدريها، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد السادس، العدد الرابع، الأكاديمية العربية للمعلومات المالية والمصرفية،ديسمبر1998،ص47

- **البطاقات الائتمانية** : هي عبارة عن بطاقات مغناطيسية يستطيع حاملها أن يستخدمها لشراء معظم احتياجاته أو ا داء مقابل ما يحصل عليه من خدمات[31] ،وهي بطاقات خاصة تصدرها المؤسسات المالية لعملائها،وتتميز هذه البطاقات بأنها توفر كلا من الوقت والجهد لحاملها وكذلك تزيد من إيرادات البنك المصدر لها، ولا يتم إصدارها إلا بعد دراسة جيدة لموقف العميل حتى لا يوجه البنك المصدر مخاطر عالية في حالة عدم السداد [32]وتنقسم بدورها إلى:

[31] محمد عبد الحسن الطائي،"**التجارة الإلكترونية-المستقبل الواعدللأجيال القادمة**"،دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان،الأردن ص186

[32]زهير زواش،**دور نظام الدفع الالكتروني في تحسين المعاملات المصرفية دراسة حالة الجزائر**،مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية،جامعة العربي بن مهيدي ،ام البواقي،2010-2011 ص34

- **البطاقات الائتمانية المتجددة** : ظهرت في أواخر الستينات من القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال بطاقتين شهيرتين فيزا وماستركارد،وهي تصدر عن بنك تجاري يوجد به حساب نقدي لحامل البطاقة، وتدفع للمحل كامل المبلغ،ويقوم البنك بإصدار فاتورة شاملة للعميل حسب المشتريات ويطالبه بتسديد كلي لقيمة فاتورة البطاقة خلال فترة الإستفاذة أو جزء منها على فترات لاحقة، وفي كلتا الحالتين السابقتين يتم تجديد القرض الأول لحامل البطاقة لذلك سميت بالبطاقة الائتمانية المتجددة[33].

- **البطاقات الائتمانية غير المتجددة** : وتسمى أيضا الصرف الشهري،الوفاء المؤجل،الساحب .لأنه يجب على العميل أن يقوم بالسداد الكامل خلال نفس الشهر الذي تم فيه السحب،وأيضا لا يمكن أن يكون لحاملها حساب لدى البنك المصدر ومن تم فعند ما يقوم الفرد،باستخدامها فإنه يحصل آليا على قرض (إئتمان) مساوي لقيمة السلعة ولكل عميل حد أعلى للقرض يحدد العقد ويسمى خط الائتمان،ويلتزم حامل البطاقة لشروط الإصدار تسديد كامل مبلغ الفاتورة خلال فترة لاتزيد غالبا عن 30يوما من تاريخ استلامه لها، وفي حالة المماطلة يقوم البنك بإلغاء عضوية حامل البطاقة وسحبها منه[34].

البطاقات غير الائتمانية : هي بطاقات لا تمنح لصاحبها بعملية الدفع أو التسوية لمستحقاته إلا إذا توفر فعليا على الأموال المقابلة لعملية التسوية وبالتالي فهي لا تمنح لصاحبها أي إئتمان أو قرض وتنقسم بدورها الى:[35]

- **بطاقة الدفع المسبق**: حيث يقوم صاحب البطاقة الإلكترونية بشحنها مبلغ مالي وعند إتمام أي معاملة تجارية يتم سحب المقابل المالي من هذه البطاقة حتى ينتهي المبلغ المشحون في البطاقة ولإعادة إستخدامها يجب شحنها وهكذا.

- **البطاقات المدينة** : يتطلب هذا النوع من البطاقات وجود حساب بنكي جاري لصاحب البطاقة حيث يتيح استخدام البطاقة عملية التسوية أو الدفع من خلال تمكين المستفيد من سحب الأموال من

---

[33] خولة فرحات،**أثر التجارة الإلكترونية على تحسين نوعية الخدمة المصرفية-دراسة حالة البنك الإلكتروني-monabanq**، رسالة ماجستر في إدارة الأعمال جامعة الحاج لخضر باتنة 2007-2008ص71

[34] علي محمد ابو العز، **التجارة الإلكترونية وأحكامها في الفقه الإسلامي**، دار النفائس للنشر والتوزيع، 2008 ص233-234

[35] حميث فشيت،حكيم بناولة،**واقع وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر،الملتقى العالمي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية إعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر**-عرض تجارب دولية- المركز الجامعي خميس مليانة،عين الدفلى 26-27 أفريل 2011 ص4

حساب صاحب البطاقة الذي يفترض فيه أن يكون حسابه مدينا وفي حالة العكس لا تتم ،عملية التسوية تتطلب رصيدا كافيا ومغطيا للنفقات المجرات بواسطة البطاقة.

النقود الإلكترونية:

وتسمى أيضا بالنقد الرقمي وقد عرفها البنك المركزي الأوروبي بأنها:"مخزن إلكتروني لقيمة نقدية على وسيلة تقنية تستخدم بصورة شائعة للقيام بمدفوعات لمتعاهدين غير من أصدرها، دون الحاجة إلى وجود حساب بنكي عند إجراء الصفقة وتستخدم كأداة محمولة مدفوعة مقدما"[36]

ويمكن تعريفها أيضا: " قيمة نقدية لعملة تصدر بشكل إلكتروني مخزنة على وسيلة إلكترونية في شكل أرقام رمزية ذات قيمة معينة ومختلفة "[37]

خصائصها:[38]

1- **خصائص عملية متعلقة بالاستخدام** : يتميز النقد الإلكتروني عن أدوات الدفع الأخرى كما يلي :

- يحتفظ بالقيمة كمعلومات رقمية مستقلة عن أي حساب مصرفي .
- يسمح بتحويل القيمة إلى شخص عن طريق تحويل المعلومات الرقمية.
- يسمح بتحويل عن بعد عبر شبكات عامة كالأنترنت.....
- لا يستلزم وجود طرف ثالث لإظهار أو مراجعة أو تأكيد التبادل .

2- **خصائص متعلقة باحتياطات الأمن** :

لتحقيق أكبر قدر من الأمان يتعين توفر عدة خصائص في صيغ نقد إلكترونية مقترحة أبرزها:

- أن تحقق الأمان عند استخدامها بحيث يصعب إختراقها من قبل القراصنة و المحتالين .

- أن تتميز بالقدرة على العمل المتواصل والتشغيل في كافة الظروف بما يحفظ حقوق المتعاملين بالنقد الإلكتروني.

---

[36] محمد الصيرفي ،**الإدارة الالكترونية** ، دار الفكر الجامعي الإسكندرية ، بدون سنة ،ص39

[37] زهير واش ، **مرجع سبق ذكره**، ص46

[38] رأفت رضوان،**عالم التجارة الإلكترونية** ،المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 1999 ،ص46

أنواعها:[39]

هناك عدة تقسيمات للنقود الإلكترونية من بينها:

نقود إلكترونية اسمية : وتتميز باحتوائها على معلومات عن الشخص الذي قام بسحب النقود من المصرف في بداية التعامل تم الاستمرار كما هو الشأن بالنسبة لبطاقات الائتمان في متابعة حركة النقود داخل النظام الإلكتروني وحتى يتم تدميرها في نهاية المطاف.

نقود إلكترونية غير اسمية : تستخدم تماما كالأوراق النقدية من حيث كونها مثبتة الصلة بمن يتعامل بها فلا تترك من ورائها أثر يدل على هوية من انتقلت منه وإليه.

البطاقات الذكية:

ظهرت هذه البطاقات تماشيا مع التطورات التكنولوجية،وهي بطاقة بلاستيكية تحتوي على خلية إلكترونية يتم عليها تخزين جميع البيانات الخاصة بحاملها[40].

وتعرف أيضا بأنها:"عبارة عن كارت بلاستيكي يتشابه من حيث الحجم والشكل ببطاقات الإئتمان، ولكنه مزود بكمبيوتر صغير به ذاكرة تسمح بتخزين بيانات يمكن إستدعاؤها بطريقة منظمة وتسمح البطاقة الذكية كذلك بتخزين نقود أو وحدات إلكترونية يمكن إستخدامها في سداد أثمان السلع والخدمات[41]

أنواعها : وهناك نوعين وهما:[42]

- **البطاقات المتصلة** : وهي التي عند استخدامها يجب إيصالها مع قارئ للبطاقات الذكية حتى تتم عملية تحديث المعلومات وقراءتها من قبل شريحة الكمبيوتر الموجودة على البطاقة الذكية

[39] لوصيف عمار، **استراتيجية نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرين مع الاشارة إلى التجربة الجزائرية**،(رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة قسنطينة، 2008-2009)،ص49-51

[40] محمد عبد الحسن الطائي، التجارة الالكترونية" المستقبل الواعد للاجيال القادمة"، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الاردن،ص187

[41] شريف محمد غانم، **محفظة النقود الإلكترونية (رؤية مستقبلية)**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ، مصر،2007،ص 16

[42] خضر مصباح الطيطي،**التجارة الإلكترونية و الأعمال الإلكترونية،من متطور تقني وتجاري وإداري**،حامد للنشر والتوزيع، الأردن ، 2008، ص137

- **البطاقات الغير متصلة** : تعتبر بأنها مقيدة جدا وملائمة وسريعة وهي تتطلب من المستخدم إدخال كلمة المرور و اسم المستخدم صحيحين حيث تعطيها المزيد من الأمان والحماية من السرقة والإحتيال،والمعلومات المخزنة فيها مصممة وبطريقة مشفرة وأيضا من الممكن أن تحتوي على صورة لحاملها وذلك يعطيها المزيد من الأمان.

الشيكات الإلكترونية :[43]

مفهومه : وهو محور ثلاثي الأطراف معالج إلكترونيا بشكل كلي، أو جزئ يتضمن أمرا من شخص يسمى الساحب إلى البنك المسحوب عليه بان يدفع مبلغا من النقود لإذن شخص ثالث يسمى المستفيد ولعل الشيك الإلكتروني هو أكثر الأوراق التجارية التي يمكن الإستفادة منها في مجال التقنيات الإلكترونية.

فوائده: [44]

له عدة فوائد تتمثل أهمها فيما يلي:

- خفض تكاليف المصروفات الإدارية
- تسريع عملية الدفع والمحاسبة التي يقوم بها الزبون
- تزويد الزبون بمعلومات وتفصيلات أكثر في كشف الحساب
- زيادة كفاءة إنجاز عمليات الحسابات والودائع للتجارة والمؤسسات المالية

[43] مصطفى كمال طه، وائل بندق، **الأوراق التجارية ووسائل الدفع الالكترونية الحديثة** ،دار الفكر الجامعي ،الإسكندرية ، مصر2007، ص350

[44] محمد نور صالح الجداية،سناء جودت خلف،**التجارة الإلكترونية**،دار الحامد للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،الطبعة الأولى،2009،ص251

المصدر: حميث فشيت،حكيم بناولة،واقع وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر،الملتقى العالمي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية إعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر-عرض تجارب دولية- المركز الجامعي خميس مليانة،عين الدفلى 26-27 أفريل 2011، ص9

التحويلات الإلكترونية للأموال:

مفهومها : عرفت المادة 19 من مدونة التجارة التحويل البنكي بأنه: "عملية بنكية يتم بمقتضاها إنقاص حساب المودع بناء على أمره الكتابي يقدر بمبلغ معين يقيد في حساب آخر ..."[45]

ويعرف أيضا : بمجموعة من القواعد والإجراءات المعتمدة في تحويل الأموال عبر بنوك إلكترونية أو بنوك أنترنيت مرخص لها بالقيام بهذه العملية ويتم إصدار أمر التحويل عن طريق كمبيوتر ومن خصائصها ضمان الأمان وأكثر مصداقية للمتعاملين .[46]

المحافظ الإلكترونية:[47]

وهي وسيلة وفاء جديدية تصلح لسداد المبالغ قليلة القيمة وقد ظهرت هذه الوسيلة الجديدة نتيجة ظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتكنولوجيا الكروت الذكية ،فقد إستفادت البنوك والمؤسسات المالية من التقدم المذهل في كلا النوعين من التكنولوجيا .

وفيما يلي نموذج عن المحفظة المالية :

[45] محمود محمد أبو فورة،**الخدمات البنكية الإلكترونية عبر الأنترنيت**،دار الثقافة،عمان، الطبعة الأولى، 2009،ص56-57

الحبيب بن باير،محمد عبد العزيز بن كاملة، **الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة وسائل الدفع مدخل لتطوير الاداء والفعالية المصرفية للبنوك الجزائرية**،جامعة وهران26-27 افريل 2015 [46]

[47] شريف محمد غانم،**محفظة النقود الالكترونية،رؤية مستقبلية**، الدار الجامعية الإسكندرية 2007 ص12

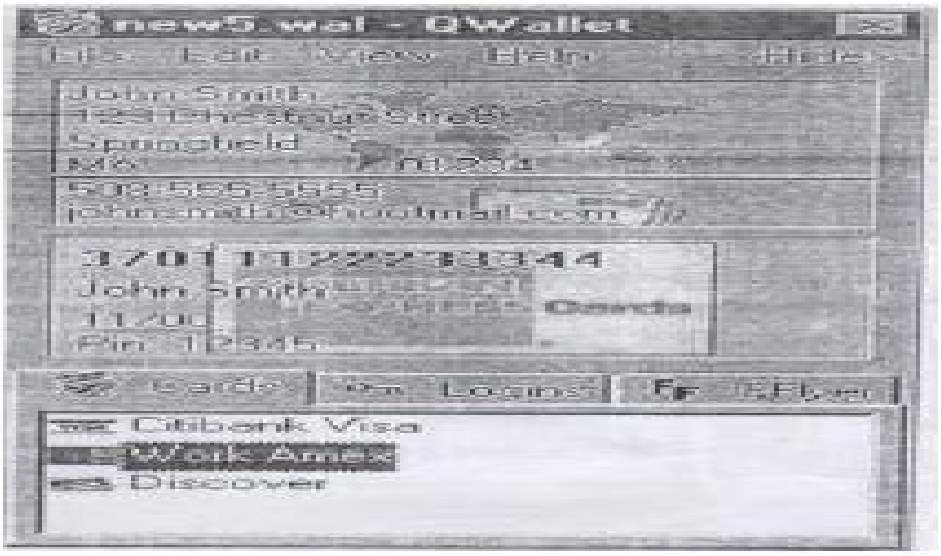

المصدر :الحبيب بن باير، محمد عبد العزيز بن كاملة، **مرجع سبق ذكره**، ص44

الوسائط البنكية الإلكترونية

هناك العديد من القنوات أو الوسائط المصرفية الإلكترونية التي تستخدم في عملية الدفع الإلكتروني، وهي كالتالي:

أولا -أجهزة الصراف الآلي: [48]

بدأت خدمات الصراف الآلي في الظهور في السبعينات من القرن العشرين، وسط إقبال متواضع من المصرفيين في بادئ الأمر، ولكن تطور عمل هذا الصراف مكنها من تقديم خدمات متطورة ومتقدمة إضافة إلى خدماتها الأصلية.

مفهوم الصراف الآلي :

وهو كناية" ماكينة "مبرمجة تحتفظ فيها النقود بطريقة معينة، وتستطيع التعرف على البطاقة الخاصة بها، والسماح بإدخال مبلغ نقدي مغطى في رصيد حساب صاحب البطاقة.كما تتميز هذه الماكينة بسعة محددة من العملات، بحيث نعتبر خدمة للحالات الطارئة فضلا عن حفاظها على وقت الزبائن، بحيث يتم تقدير حجم المبالغ التي تسحب يوميا بدراسة متوسط حالات السحب، قياسا على سعة الآلة، كما يمكن برمجة الماكينة بصورة تتيح صرف مبالغ محددة ومنع تكرار الصرف من الرقم عينه في اليوم الواحد.

[48] أحمد سفر ،**أنظمة الدفع الالكترونية**،منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت،لبنان،الطبعة الاولى،2008 ص142-152

خصائص الصراف الآلي :

لعل من أهم خصائص جهاز الصراف الآلي ما يلي:

- الخدمة السريعة مقارنة بإجراءات الصرف داخل المصرف؛

- خدمات الصراف الآلي عملية وسهلة الاستخدام من قبل أي شخص حيث ستقود التعليمات الموجودة على شاشة الجهاز والخالية من التعقيدات إلى سحب النقود التي يحتاجها العميل بصورة سهلة وسريعة.

- أجهزة الصراف الآلي قريبة وملائمة لأماكن الشراء والتسوق، حيث أنها متوفرة في كل فروع المصرف المصدر للبطاقة والمصارف المرتبطة معه، وفي المراكز التجارية والفنادق والمطارات... الخ.

- خدمات الصراف الآلي تلغي الحاجة لحمل النقود، إذ باقتناء البطاقة يمكن التسوق واجراء التعامل النقدي دون الحاجة لحمل الأموال.

- أجهزة الصراف الآلي يمكن الوثوق بها بدرجة أكبر من غيرها نظرا لأنها على درجة العالية من الأمان وغير معرضة للأخطاء المحاسبية.

أنواع الصرافات الآلية :

هناك ثلاثة أنواع من الصرافات الآلية وهي:

أ -**صراف الصالات (الغرف)** :الذي تتوافر في جميع فروع المصرف، ومراكز التسوق والمستشفيات والمطارات الدولية والمحلية التي توفر خدمة السحب النقدي للعملاء.

ب - **الصراف السيار** :حيث تتوزع هذه الأجهزة في الطرق الرئيسية في جميع المدن وتوفر الخصوصية والراحة التامة للعميل الذي يتمكن من معاملاته البنكية بدون الحاجة إلى مغادرة السيارة.

ج - **الصراف المتنقل (الجوال)** :تعمل أجهزة الصراف الآلي المتنقل في جميع الأماكن التي لا تتوافر فيها خطوط الإتصال بالشبكة، وبهذه الخدمة أصبح بمقدور البنك تقديم خدماته للعملاء في جميع المناطق النائية التي لا تصل إليها شبكة الاتصالات.

1-**منافع الصراف الآلي** : تحقق خدمة الصراف الآلي مجموعة من المنافع التي تعود على كل من العميل والمصرف وفق الترتيب التالي:

أ-بالنسبة إلى العميل

- تعزيز شعور الأمان والراحة.

- تكلفة أداء الخدمة عن طريق جهاز الصراف الآلي.

- تعزيز شعور الزبائن بارتباطهم بالبنك.

- تقديم الخدمات المصرفية المتنوعة على مدى 21 ساعة في اليوم، حيث توجد الماكينة في كل المناطق والمدن والطرق الرئيسية والفنادق والمطارات وحتى في المناطق النائية.

ب-بالنسبة الى المصرف:

-تحقيق نسبة من الربحية المناسبة للمساهمين في المصارف.

-الحفاظ على تقديم الخدمات المتميزة.

-تقصير صفوف الانتظار.

- تحويل الزبائن لقنوات خدمة أكثر كفاءة وتحويل الخدمات الهامشية للصراف الآلي مثل الاستعلام عن الرصيد.

- تخفيض اليد العاملة في الفرع الواحد بما يساعد البنك على تحقيق سياسته المصرفية.

ثانيا -نقاط البيع:[49]

تعتبر خدمة نقاط البيع من وسائل الدفع الالكترونية التي تعتمد أساسا على نظام التحويل الالكتروني للأموال.

مفهوم نقاط البيع :

إن جهاز نقاط البيع هو كناية عن نظام للتحويل الالكتروني للأموال يمكن صاحب بطاقة الصرا ف الآلي أو بطاقة الائتمان، من أن يسدد قيمة مشترياته من المتجر أو المؤسسة، وهو ينظم خدمة قيمة المشتريات الخاصة بالعميل من حسابه واجراء التحويل الى حساب البائع، حيث يقوم المصرف آليا من خلال هذه الخدمة بخصم قيمة المشتريات من حساب العميل ويضعها فورا في حساب البائع في مقابل عمولة معينة لحساب البنك.لذا يطلق عليه نظام الوفاء المباشر.

خصائص خدمة نقاط البيع:

إن من أهم خصائص نقاط البيع والتي تدفع العملاء الى القيام بتعاملاتهم المالية والمصرفية من خلالها هي كالآتي:

-تقليص وجود النقد ما يعني تقليل المخاطر على العميل والمصرف.

-زيادة حجم مبيعات التاجر من خلال اجتذاب حاملي البطاقات.

[49] أحمد سفر، مرجع سبق ذكره، ص 152-155

-إمكان أجهزة نقاط البيع عمل الموازنات أوتوماتكيا و يدويا؛

-امكان الاستعلام عن الرصيد قبل تنفيذ العملية الشرائية.

-منافع خدمة نقاط البيع:

توفر خدمة نقاط البيع جملة من المنافع التي تعود على كل من المصرف المصدر للبطاقة، والعميل صاحب البطاقة، والتاجر صاحب نقطة البيع.

أ -منافع العميل :تؤمن خدمة نقاط البيع للعميل ماله، فبدلا من أن يحمل معه مبلغ كبيرا من المال يكون عرضة للسرقة أو الفقدان أو للتهديد والسطو يمكنه بكل يسر وسهولة حمل هذه البطاقة التي تمكنه من شراء احتياجاته في ظروف طارئة لم يكن يتوقعها.

ب - منافع البنك :يحصل البنك على نسبة من ثمن البضاعة يستوفيها من التاجر تبعا لاتفاقه معه عند تسديد قيمة فاتورة البيع أو الخدمة، كما يحصل أيضا على نسبة من الثمن عند تسديد العميل ما عليه كأجر على تسديد البنك دينه للتاجر، كما يحصل أيضا على نسبة من الثمن المقابل استخدام جهازه الآلي أو نظام تحويله الكترونيا.

ج - منافع التاجر صاحب نقطة البيع :أنه يستقطب عملاء جدد ذوي نوعية معينة وثقافة عالية، كما يقلل من مخاطر الاحتفاظ بمبالغ نقدية كبيرة في متجره، فيؤمن من السرقة أو من السطو.و كذلك هناك بعض المكاسب التي تعود على الفعاليات التجارية وتتمثل في الأرباح جراء زيادة المبيعات، وسهولة التداول وتفادي تكدس الأموال بالمحل، وقبول الجهاز لأنواع متعددة من البطاقات.

الانترنت المصرفي (البنوك المنزلية) :

أتاح انتشار الانترنت للبنوك خدمات الصراف المنزلي Homme Banking ، حيث اتجهت البنوك بدلا من التوسع في إنشاء المقار الجديدة لها على هذه الشبكة يتم من خلالها توفير الخدمات المصرفية لكل عملائها ، مثل الدخول إلى حساب العميل والقدرة على تحويل الأموال ودفع الفواتير وانزال معلومات شخصية، حيث يمكنه من التأكد من أرصدته لدى المصارف ويسهل عليه

طريقة دفع قيمة الكمبيالات المسحوبة عليهم الكترونيا، ويرشدهم إلى استخدام الطرق والأساليب الفعالة والمؤكدة لإدارة محافظهم المالية، ويعد الانترنت المصرفي أيضا ترويجية للمصرف، حيث يتم من خلاله الترويج لخدمات المصرف والتعريف بهذه الخدمات، والتذكير بها، واقناع العملاء بشرائها والتعامل بها.[50]

الهاتف المصرفي:

[50] بشير العلاق،**التسويق الالكتروني**،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،عمان ،الأردن،2010،ص147

خدمة الهاتف المصرفي يتم تأديتها لمدة 21 ساعة يوميا طوال العام حتى أيام الاجازات والعطل الرسمية.إذ يوجد إتصال مباشر بين الكمبيوتر الخاص بالعميل وكمبيوتر البنك يستطيع العملاء الاستفسار عن حساباتهم كما تمكنهم من سحب بعض المبالغ من هذه الحسابات وتحويلها لدفع بعض الالتزامات الدورية مثل دفع فواتير التليفون والغاز والكهرباء فضلا عن تقديم جميع العمليات المصرفية،وهكذا يختفي المفهوم التقليدي للبنك الثابت ويصبح عبارة عن رقم مخزن في ذاكرة التليفون أو عبارة عن عنوان الكتروني على شبكة الانترنت العالمية ومن ثم يطلق عليه البنك المحمول أو الهاتف المصرفي.[51]

المقاصة المصرفية الالكترونية:

و قد حل هذا النظام مكان أوامر الدفع المصرفية، كما ظهر نظام التسوية بالوقت الحقيقي الذي تمت فيه خدمات مقاصة الدفع الالكترونية للتسوية الالكترونية في المدفوعات بين المصارف وذلك ضمن نظام المدفوعات الالكترونية،و هو نظام الكتروني للمقاصة ينطوي على عنصر اليقين حيث تتم المدفوعات في نفس اليوم بدون الغاء أو تأجيل، وبنفس قيمة اليوم[52].

القابض :[53]

و هو عبارة عن وسيط بين المتعاملين يتلقى طلبات وبيانات كل منهما ويتحقق منهما عن طريق موقعة على الشبكة، ويتولى مباشرة عملية عرض السلعة والخدمة، تسليم والوفاء أو الدفع نظير عملة معينة، وتبرز الحاجة إلى وسيط عندما يتم إنجاز العمل عبر الانترنت بسبب تنوع وتباين المشترين والبائعين والوسطاء فالوسطاء دورهم هو:

-مساعدة المشترين للتعرف على السلع.

-يقدمون وسائل كفاءة لتبادل المعلومات بين المشتري والبائع.

-يؤدون المعاملات الالكترونية أو المساعدة في أدائها.

-يقدمون الدعم للبائع.

---

[51] محمد حسن الرفاعي العطار، **البيع عبر شبكة الانرنت دراسة مقارنة في ضوء قانون التوقيع الالكتروني ،رقم 15 لسنة 2014** ، دار الجامعة الجديدة،الأسكندرية، مصر، الطبعة الرابعة 2002 ، ص412 .

[52] مدحت صادق، **أدوات وتقنيات مصرفية**، دار غريب للطباعة اولنشر، القاهرة، مصر، 2044 ، ص142

[53] السعيد بريكة ،**واقع عمليات الصيرفة الالكترونية وآفاق تطورها في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الإقتصادية،تخصص بنوك وتأمينات، جامعة العربي بن مهيدي، 20011، ص149-150

المطلب الثالث: إيجابيات وسلبيات وسائل الدفع الإلكترونية

بالرغم من حداثة وسائل الدفع الإلكترونية إلا أنه لها إيجابيات وسلبيات سوف نقوم بعرضها

أولا: مزايا وسائل الدفع الإلكترونية : ويمكن تلخيصها كما يلي :

بالنسبة للبطاقات البنكية :لها مزايا عديدة لكل من حاملها والتاجر، ومصدرها وللمجتمع وسوف نعرض كما يلي:

أ -بالنسبة لحاملها :توفر بطاقة الإئتمان العديد من المزايا التي تمنحها لحاملها ومن أهمها[54] :

- ما توفره من سهولة ويسر استخدامها.

- توفر حد كبير من إذا تمت مقارنتها مع النقود الورقية.

- إستعمالها يحد من التعامل بالفواتير والإتصالات المختلفة.

- تمنح حاملها إئتمانا لفترة من الزمن ومخاطر سرقتها تقل عن النقود الورقية.

- السماح لحاملها من الإقتراض لأجل سواء كان البنك أم من الشركة المصدرة.

- كذلك يتمتع حاملها بفترة إئتمان مجاني يتراوح ما 25 و 55 يوم وذلك بالإضافة إلى تخفيض حاجته الى التعامل بالنقود وما يتبع ذلك من راحته ومن أخطارها ومتابعتها[55].

ب - بالنسبة لمصدر البطاقة :يجني مصدر البطاقة عدة مزايا منها:

- الأرباح المرتفعة، بالإضافة إلى رسوم العضوية والتجديد والرسوم المفروضة على السحب النقدي، كما قد يفرض مصدر البطاقة بعض الغرامات والفوائد نتيجة لما قد يرتكبه حامل البطاقة، ومنها غرامات التأخير في السداد وغرامات فقدان البطاقة .[56]

- إجبار المحلات التجارية على فتح حسابات لدى البنك لأن التاجر مضطر لذلك حتى تتحول الأموال لحسابه وبذلك تزداد سيولة البنك حيث لا تخرج الأموال منه ترجع عليه كوديعة .[57]

---

[54] جلال عايد الشورة، **وسائل الدفع الإلكتروني**، دار الثقافة للنشر والتوزيع،مصر،2008 ،ص90

[55] زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، **الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك**، وائل للنشر اولتوزيع، الاردن، الطبعة الثانية، 2001 ، ص20

[56] جلال عايد الشورة، **مرجع سبق ذكره**، ص90

ج - بالنسبة للتاجر :يحقق التاجر الذي يقبل البطاقات حدا كبيرا من الأمان للحصول على حقوقه من الشركات المصدرة لهذه البطاقات، وفي الوقت نفسه لا يملك حق الرجوعإلى التاجر إذ تأخر حامل البطاقة في السداد بالإضافة الى أن استخدام البطاقات يعمل على إرتفاع نسبة البيع عند التجار[1].

د - بالنسبة للاقتصاد : من البديهي أن نقول البطاقات الدولية أصبحت استثمارا ضخما للشركات التي تصدرها وأصبح بإمكان الدول التي تحتضن هذه الشركات أقسام الأرباح الضخمة التي تدرها هذه الشركات عن طريق الضرائب المفروضة على أرباح هذه الشركات، ومن ناحية أخرى فإن استخدام البطاقات الائتمانية قد خفض نفقات البنك المركزي في طباعة النقود الورقية إلى جانب آخر، فإن مراقبة التزوير إنتقلت إلى الشركات المصدرة لهذه البطاقات ومنه اقتسمت مسؤولية الحماية والمراقبة معه فضلا عن ذلك، إستخدام هذه البطاقات يقلل من التسرب النقدي خارج النظام البنكي مما يعني أن السلطات تستطيع التحكم في المتغيرات النقدية وقدرة البنوك التجارية على تقديم قروض أكبر وهو ما يعني كفاءة السياسة النقدية التوسيعية.[58]

بالنسبة النقود الإلكترونية : للنقود الإلكترونية عدة مزايا أهمها[59] :

أ - تكلفة تداولها زهيدة : تحويل النقود الإلكترونية أي الرقمية عبر الانترنت أو الشبكات الأخرى أرخص كثيرا من إستخدام الأنظمة البنكية التقليدية.

ب - لا تخضع للحدود :يمكن تحويلها من أي مكان الى مكان أخر في العالم وفي أي وقت كان، وذلك لإعتمادها على الأنترنت أو على الشبكات التي لا تعترف بالحدود الجغرافية ولا السياسية.

ج - بسيطة وسهلة الاستخدام :تسهل النقود الإلكترونية التعاملات البنكية إلى حد كبير فهي تغني عن ملئ الإستمارات وإجراء الإستعلامات البنكية عبر الهاتف

بالنسبة للبطاقات الذكية :تقدم البطاقة الذكية مزايا عديدة أهمها[60] :

---

[57] محمود سحنون، **النظام المصرفي بين النقود الورقية ا ولنقود الالية، مجلة العلوم الانسانية**، جامعة محمد خيضر، العدد الرابع، 2001 ، ص60

[58] جلال عايد الشورة، **مرجع سبق ذكره**، ص400

[59] عبد الهادي النجار، **بطاقات الإئتمان أولعمليات المصرفيةالإلكترونية– الجديدفي أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والإقتصادية**، لبنان، الجزءلأول، 2002 ، ص12

[60] إبراهيم بختي، **التجارة الالكترونية مفاهيم و استراتيجيات التطبيق في المؤسسة**، ديوان المطبوعات، الجامعية، الجزائر2005 ،ص75

-أ -القدرة العالية على تخزين المعلومات :تستطيع البطاقة الذكية اليوم إحتواء ما بين (03-16) كيلوبايت من المعلومات والقدرة وعلى معالجتها مع توقع زيادة طاقتها في المستقبل مقابل الإنخفاض المتواصل في تكلفتها كما تستعمل المصارف هذه البطاقة لتجهيل العملاء بمعلومات تربطهم بالحسابات وبأرصدتها وبمعاملات المدفوعات.

ب - تعدد مجالات الاستخدام :أي إستعمالها كبطاقة صحية للمستهلك، وإستخدامها لسداد أجرة النقل وتغيير مواعيد السفر، وتستعمل كجواز سفر بالهوية، وتستخدم كوسيلة دفع عبر شبكة الأنترنت.

ج - إستخدام البطاقة الذكية كمحفظة إلكترونية :يمكن إستخدام البطاقة الذكية كحافظة النقود الإلكترونية وتفرغ من النقود وهذه الميزة تنفرد بها، حيث أنها تحتوي على معالج صغير للأشرطة المغناطيسية على ما يقابل المبالغ النقدية، وهكذا صار بإمكان المصارف تحقيق أي إيرادات إستعمالها في تنفيذ المعاملات اليومية حيث يقدر عدد المعاملات النقدية التي أجريت بها سنة 1993 حوالي 8.1 تريليون.

د - السرية والأمان :إستخدامها يعتمد على الشفرة وإعتماد البيانات إذ ينتج إجراء على مثل هذه المعاملات وإيصال المعلومات المالية في بيئة مضمونة داخل شبكة للمعلومات.

– بالنسبة للشيكات الإلكترونية :هناك عدة مزايا للشيكات الإلكترونية يمكن تلخيصها فيما يلي :

أ -يوفر التعامل بالشيكات حوالي50 % من رسوم التشغيل بالمقارنة ببطاقات الإئتمان مما يساهم في تخفيض النفقات التي يتحملها المتعاملون بهذه الشيكات.

ب - تصرف الشيكات الإلكترونية في دفع الصفقات الإلكترونية بجميع أنواعها سواء كانت إدارية أو تجارية وبطريقة آمنة عبر البريد الإلكتروني.

ج - تسوية المدفوعات من خلال الشيكات الإلكترونية في 48 ساعة فقط بالمقارنة مع الشيكات العادية التي يتم تسويتها في وقت أطول من خلال غرفة المقاصة.

بالنسبة للمحافظ الإلكترونية :وتتميز المحفظة الإلكترونية في أنها[61]:

- سهولة الإستعمال(تقليص الحاجة لنقل القطع النقدية الصغيرة).

- تقليص خطر السرقة(في حالة إحتواء المحفظة الإلكترونية على رمز سري).

- إمكانية إجراء مدفوعات دون ضرورة إمتلاك حساب بنكي.

- سهولة الدفع من خلال عدة عملات(في حالة المحفظة الإلكترونية متعددة العملات الصعبة).

ثانيا :عيوب وسائل الدفع الإلكتروني

تتمثل عيوب وسائل الدفع الإلكتروني فيما يلي[62]:

أ-بالنسبة لحاملها :من المخاطر الناجمة عن إستخدام هذه الوسائل رغبة حامل البطاقة لزيادة الغقتراض والإنفاق بما يفوق مقدرته المالية وإن كانت الفائدة مرتفعة، إلا أنه يقدم على ذلك مما يجعله غير قادر على سداد ما أنفقه من زيادة لأنها تفوق مقدرته المالية، وكذلك الفوائد التي ينشئها القرض وإرتفاع نسبتها يولد أكبر عيوب بطاقات الإئتمان ومخاطرها كما قد يؤثر على الأسرة المستديمة عن طريق إستخدام بطاقة الإئتمان مما يجعل الأسرة تحت وطأة هذه الديون الكبيرة وبالتالي فعلى حامل البطاقة الإلتزام لسداد ما تم شرائه عن طريق إستخدام هذه البطاقة حتى لو سرقت منه.

ب- بالنسبة للتاجر :يحقق التاجر الذي يقبل بالبطاقات حدا كبيرا من الأمان وحماية قوية للحصول على حقوقه من الشركات المصدرة لهذه البطاقات وفي الوقت نفسه لا يملك البنك حق الرجوع إلى التاجر إذا تأخر حامل البطاقة في السداد، بالإضافة إلى أن استخدام بطاقات الائتمان قد ينشط التجارة ويعمل على إرتفاع نسبة البيع عند التاجر وذلك لأن حامل البطاقة لا يشعر بما أنفقه من خلال البطاقة على عكس ما قد يشعر به عندما يشتري السلع بالنقود الورقية، كما أن هذه الطريقة

[61] زهير زواش ،دور نظام الدفع الإلكتروني في تحسين المعاملات المصرفية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية ،جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،2010-2011 ،ص 34

[62] طارق عبد العال حماد، التجارة الإلكترونية الابعاد التكنولوجية والمالية والتسويقية والقانونية ،الدار الجامعية ،القاهرة،مصر،الطبعة الثانية،2008 ص 115

قد وفرت ميزة كبيرة لتجار التجزئة وتحميه من السرقات التي تحدث أحيانا من قبل موظفي المحاسبة لديهم.

بالنسبة لمصدرها :تتمثل أهم العيوب المرتبطة بمصدر البطاقة فيما يلي:

- ازدياد عدد حاملي بطاقات الائتمان وأخذهم فترة طويلة من الزمن لتسديد الديون المترتبة عليهم يؤدي إلى إرتفاع نسبة الديون المعدومة لدى مصدر البطاقة.

- عدم القدرة على توفير السيولة الكافية لتغطية إحتياجات السحب النقدي والإقتراض على بطاقات الإئتمان مما يولد مخاطر على سيولة البنك.

-في حالة ضياع البطاقة، أو سرقتها، أو الاحتيال، أو التزوير فيها فإن مصدر البطاقة(البنك)هو الذي يتحمل النفقات.

خلاصة الفصل

لقد تبين لنا أن وسائل الدفع التقليدية لم تعد فعالة في عصر يتطلب السرعة في معالجة المعلومات والصفقات ولقد سمح التطور التكنولوجي بخلق وسائل دفع حديثة ، غير مكلفة حظت بقبول واسع، فتعددت أشكال وسائل الدفع الإلكترونية وتنوعها راجع أساسا إلى تعدد أشكال المعاملات التجارية وأيضا يمثل أمان وسيلة الدفع عاملا أساسيا في اختيارها من جهة أخرى.

فوسائل الدفع الحديثة قدمت العديد من المزايا التي حرم منها العملاء عند استعمالهم للوسائل التقليدية كما تمكنت من الحد من بعض العراقيل التي أفرزتها الوسائل التقليدية، غير أن هذه الوسائل الحديثة بعد تقييمها اتضح أنه هناك الكثير من العوائق التي تحد من انتشارها وهو كان أحد الأسباب التي ساهم في ضرورة إعادة النظر إلى الوسائل التقليدية وإعادة الاعتبار لها، وحتى تنتشر وتنجح وسائل وأنظمة الدفع والسداد الإلكترونية وتؤدي دورها بفعالية، فإنه يجب العمل على التحكم في تقنيات الاتصال، وحماية شبكة الأنترنت من الاحتيال، وضمان سرية جميع العمليات المصرفية، وتأمين أكثر حماية لها، وكما رأينا جاءت وسائل الدفع الإلكترونية كسد النقص وكبديل عن وسائل الدفع العادية، فحاجة الزبائن والمستهلكين إلى وسيلة دفع آمنة عبر شبكة الأنترنت أوجبت توفير آليات تمكن عملية الدفع واستلام المنتج، تمثلت في البطاقات البنكية .

مقدمة :

إن النظام المصرفي الجزائري هو الواجهة الحقيقية لحالة الاقتصاد الجزائري، ففي كل دول العالم وخاصة دول التوجه الاشتراكي السابق، قد أولت نظمها المصرفية أهمية قصوى حين وضعها لأسس التحول نحو اقتصاد السوق لما له من قيمة لدى المستثمرين المحليين والأجانب.

والنظام المصرفي هو مجموع المصارف العاملة في بلد ما، وهو يظم مجمل النشاطات التي تمارس بها العمليات المصرفية، وخاصة تلك المتعلقة بمنح الائتمان، وهو يشمل المنشآت المالية المتخصصة والسلطات المسؤولة عن السياسة النقدية أي البنك المركزي والخزينة العامة.

ويتكون الجهاز المصرفي الجزائري من ثلاث قطاعات رئيسية هي البنوك والمؤسسات المالية بالإضافة إلى مكاتب التمثيل،حيث أن مجموع البنوك المتعددة بالجزائر بلغ 40 بنك، تتنوع بين البنوك العمومية والخاصة ومختلطة أو فروع لبنوك أجنبية.

المبحث الأول : تطور وسائل الدفع البنكي في النظام المصرفي الجزائري

المطلب الأول : النظام المصرفي الجزائري

لقد شهد القطاع المصرفي في الجزائر عدة تحولات هيكلية وتنظيمية، وتعتبر هذه التحولات الهيكلية والتنظيمية مرحلة إنتقالية من إقتصاد مخطط مركزي إلى إقتصاد أكثر مرونة وإستقلالية في نشاطات وتعاملاتها والعمل على تغيير سيرتها وذلك من خلال التحول الجدري الذي يحدث على مستوى المنظومة المصرفية.

وقد تميز النظام المصرفي خلال الإحتلال الفرنسي بظهور عدد من البنوك موزعة كافة التراب الوطني تخدم مصالح الإحتلال الفرنسي والمعمرين فقط وكانت معظم البنوك التي أنشأت في الجزائر إمتداد للبنوك الباريسية على شكل وكالات أو مؤسسات ثم إنشاؤها عند الحاجة لتحقيق بعض العمليات التي تتطلب أموالا ضخمة ، وقد نتج عن خروج فرنسا من الجزائر تغيرات كبيرة على النظام المصرفي الجزائري أهمها :[1]

- تغيرات قضائية تمثلت في تغير مقرات المصارف وتوقفها نهائيا عن العمل
- تغيرات إجرائية و إدارية في تغير مقرات المصارف وتوقفها نهائيا عن العمل
- تغيرات مالية تمثلت أساسا في سحب الودائع وهجرة رؤوس الأموال مع المحتلين مما أدى إلى تقليص شبكة المصارف.
- تغيرات سياسية واقتصادية تمثلت في التوجهات الجديدة للجزائر المستقلة وهذا من خلال التطلع لبناء الاشتراكية والانفتاح على العالم الخارجي
- وفي مرحلة ما بعد الإستقلال ورثت الجزائر نظاما مصرفي مبنيا على القواعد التي تحكم السوق البنكية الفرنسية كما أنه لا يخدم التطلعات الجديدة، مما أدى بالجزائر إلى البحث عن نظام مالي ونقدي هدفه التحكم في تسيير النظام المورث عن الإحتلال ليتماشى مع الأهداف المسطرة الجديدة، وقد أدى الدور الذي قامت به البنوك الأجنبية من تهريب لرؤوس الأموال ومواقفها السلبية إلى مبادرة السلطات بعد الإستقلال لإنشاء بنوك وطنية تخفف العبء على البنك المركزي والخزينة العمومية، حيث عملت الجزائر بعد الإستقلال إلى إقامة جهاز مصرفي جديد برأس مال عمومي وذلك من أجل تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية

[1] لعراف فايزة، "**مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل**"، زسالة ماجستير في العلوم التجارية، فرع إدارة الأعمال، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة مسيلة، 2010، ص109

العامة في إطار التخطيط المركزي، ومع بروز شعارات مختلفة كالعولمة، إقتصاد السوق، الإستثمار الاجنبي .....وجدت المصارف الجزائرية نفسها مجبرة على مسايرة التطورات الدولية وذلك بالقيام بإصلاحات جذرية تتماشى مع متطلبات المحيط الإقتصادي الجديد، ومن بين هذه الإجراءات إنشاء الهياكل الضرورية لذلك.

وقد تضمن الجهاز المصرفي الجزائري بعد الإستقلال دائرتين: الأولى دائرة مالية وتشتمل البنك المركزي (BCA) وثلاث مصارف تجارية (مصاريف إبتدائية) بنك الجزائر الخارجي (BEA) ، القرض الشعبي الجزائري (CPA)، أما البنك المركزي الجزائري (BNA) ومصرف شخص وهو البنك الجزائري للتنمية (BAO)، أم الدائرة الثانية فهي دائرة إدخارية إستثمارية وتتكون من الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط (CNEP) ومؤسسات مالية منها الشركة الوطنية للتأمين SAA والصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين (CAAR) .

ومع بداية الثمانينات إنطلقت الإصلاحات الهيكلية للقطاع الإقتصادي وتزامنت مع المخطط الخامس الأول (80-1984) حيث تم ي سنة 1983 إعادة هيكلة 102 مؤسسة عمومية ليصبح عددها 400 مؤسسة، كما عرفت هذه المرحلة إعادة هيكلة كل من البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري حيث إنبثق عنهما مصرفان هما البنك الفلاحي للتنمية الريفية (BADR)، وبنك التنمية المحلي (BDL) فأصبح النظام المصرفي يضم خمسة بنوك تجارية ولكن هذا لم يحدث أي تغيير فيما يتعلق بالدور الحقيقي لوظائف المصارف.[2]

رغم الجهود من طرف السلطات الجزائرية لإصلاح المنظومة المصرفية أواخر عقد الثمانينات، إلا أنه لم يستكمل تأسيس النظام المصرفي الجزائري إلا في 1990/04/14 تاريخ صدور قانون النقد والقرض (10/90) والذي جاء إستكمالا لإطار القانوني لإصلاح الجهاز المصرفي من خلال تغيير نمط التسيير الذي إتبعته المصارف خلال عقد الثمانينات وإعادة بعث الدور المنوط بها وتنظيم نشاطاتها وفق أسس الربحية ومبادئ إقتصاد السوق حيث نث صراحةعلى تدابير جوهرية مؤسسة على مبادئ واضحة المعالم بغية الوصول إلى الأهداف المنشودة من الإصلاح ويهدف هذا القانون إلى[3]:

[2] نادية عبد الرحيم، **تطور الخدمات المصرفية ودورها في تفعيل النشاط الإقتصادي-دراسة حالة الجزائر**-،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية،فرع نقود وبنوك ، جامعة الجزائر2010،3-2011،ص124

[3] خباية عبد الله، **الاقتصاد المصرفي: البنوك الالكترونية، البنوك التجارية، السياسة النقدية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008،ص179

- وضع حد نهائي للتدخل الإداري في القطاع المصرفي، والعمل على القضاء على الإنحرافات غير المراقبة في إدارة وتسيير المصارف، وإعادة الإعتبار لدور البنك المركزي في إدارة النقد والإئتمان بشكل يحميه من التعرض لضغوط سياسية قد تؤدي في النهاية إلى آثار غير مرغوبة.
- تحريك النقدية وتنشيطها، وتشجيع الإستثمارات الخارجية المفيدة وإصلاحه
- الوضعية المالية لمؤسسات القطاع العام وإرساء مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة والعامة : بالنسبة لإمكانية الحصول على الإئتمان.
- إقامة نظام مصرفي ذو مستويين (البنك المركزي كمصدر للنقود، والمؤسسات الاخرى كمؤسسات مانحة للقروض، وإلغاء مبدأ التخصص، وبالتالي تكون المصارف العمومية قد تحصلت على نظام المصرف الشامل)
- إنشاء مجلس النقد والقرض، الذي يعد بمثابة السلطة النقدية المسؤولة عن صياغة سياسات الإئتمان، النقد الأجنبي، الدين الخارجي والسياسات النقدية إلا أن النتائج المحققة لسياسات الإصلاح الإقتصادي كانت دون مستوى الطموح، ذلك لأن
- النجاح الأولي لبرنامج التعديل الهيكلي وتحقيق التوازنات لم يحقق النمو المنشود
- إستخدام نتائج التطور التكنولوجي والمعلوماتي بقي دون المستوى المطلوب، نظرا لغياب الابتكار التكنولوجي والابداع الفني.[4]
- سهولة تحرك رؤوس الأموال عبر وسائل الاتصال الحديثة وتطور الانظمة المصرفية واستخدامها لهذه الوسائل ادى إلى تسهيل عمليات الاقراض والتحويل، الا أن هذه الم يتحقق في المصارف الجزائرية
- وإبان الازمة العالمية الاخيرة، وحصد احتواء كل خطر للعدوى المالية المصرفية، قام مجلس النقد والقرض وبنك الجزائر بفرض تدابير اضافية، لاسيما في المجالات التالية:
  - الزيادة الجوهرية في متطلبات رأس المال الدفى المصارف والمؤسسات المالية.
  - تدعيم أذواق التقارير المالية المصارف والمؤسسات المالية من طرف بنك الجزائر

وهو ما بتحسين متزايد للإشراف على القطاع المصرفي.

- تدقيق اختبارات المقاومة بشكل مستمر من طرف بنك الجزائر
- تكثيف متابعة تطور المخاطر المصرفية من طرف بنك الجزائر لاسيما في مجال تركز مخاطر القرض، للتأكد من تنمية قروض سليمة لاقتصاد وبالنظر إلى كل السياسات المطبقة على الجهاز المصرفي الجزائري، يتأكد وجود تدخل حكومي صارم ومراقبة مستمرة من البنك

[4]لعراف فايزة،"**مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل**"،زسالة ماجستير في العلوم التجارية،فرع إدارة الأعمال، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية،جامعة مسيلة،2010،ص109-110

المركزي على مختلف المؤسسات المصرفية والمالية، وصعوبة وتخوف من تحرير القطاع المصرفي.

ويتكون الجهاز المصرفي لأي مجتمع من عدد من المصارف تختلف وفقا لتخصصها في الدور الذي تؤديه في الاقتصاد وفي الجزائر يتكون الهيكل المصرفي من :[5]

أولا – بنك الجزائر: Banque Centrale D'Algérie (BCA)

تأسس هذا البنك بمقتضى القانون رقم 144/62 المؤرخ في 13 ديسمبر 1962 وقد ورث فعاليات بنك الجزائر المؤسسة المصرفية التي انشات إبان الاستعمار الفرنسي سنة 1851 وحسب التعريف الجديد المصرف المركزي في قانو النقد والقرض 10/90 فإن البنك المركزي أصبح يدعى بنك الجزائر وهو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي حيث رأس مال البنك ملك للدولة وهو يمثل قمة الجهاز المصرفي باعتبار المنبع الاول للإقراض ويمثل كذلك الاصدار الوحيد على المستوى الوطني ويتمحور نشاط البنك في ثلاث مهام رئيسية هي :

- تطبيق سياسة نقدية واضحة ومحددة
- تنظيم ومراقبة النظام المصرفي واسواق رؤوس الاموال
- تسيير وسائل الدفع الكتابية والنظام المصرفي

ثانيا- ا لبنوك التجارية :

عرفها قانون والقرض في مادته رقم 114 على أنها اشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسة إجراء العمليات المحددة لها والمتمثلة في :

- تلقي الاموال من الجمهور
- منح القروض
- وضع وسائل الدفع تصرف الزبائن وغدارة هذه الوسائل

أ- البنوك التجارية العمومية :

وهي البنوك المملوكة بالكامل للدولة وتستحوذ على المرخصة من السوق المصرف حاليا 93% من السوق وهذه البنوك هي :

[5] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، الطبعة 2005،ص 201

1- البنك الوطني الجزائري:(Banque Nationale D'Algérie (BNA

تعد أول بنك تجاري عمومي تأسس بالرسوم رقم 66 / 178 الصادر 13جوان 1996 يؤدي البنك عدة وظائف عدة وظائف فهو بنك ودائع يقبل كل أشكال الودائع ويقدم كل انواع القروض ويقوم بكل العمليات مع الخارج كما يؤدي البنك وظيفة بنك القطاع الاشتراكي كأداة للتخطيط المالي ليأخذ مكانة البنك المركزي في تمويل القطاع الزراعي ابتداء من سنة 1967 تحكرا التمويل الزراعي، لقد اتبع نشاط البنك في الوقت الحالي ليشمل العديد من المنتجات والخدمات المصرفية، حيث بلغ عدد فروعه 187 فرعا منتشرا عبر كامل التراب الوطني (سنة 2003) بعدما كانت لا تتجاوز 53 فرعا في عام 1966 .

2- القرض الشعبي الجزائري (Crédit Populaire D'Algérie (CPA

بعد شهور من انشاء البنك الوطني الجزائري تأسس القرض الشعبي الجزائري في 29 ديسمبر 1966 بالمرسوم رقم 66 – 336 الصادر في 14 ماي 1967، أما بالنسبة للنشاط الدولي للقرض الشعبي الجزائري فقد بلغ حجم الأعمال التي قام بها البنك سنة 1997 حوالي 617 مليون دولار، ثم ارتفع إلى 991 مليون دولار سنة 200 كما بلغت عدد الحسابات لدى البنك 945155 حساب سنة 2000 بعد أن كانت 506691 حساب سنة 1997، وتطور رأس مال البنك غلى أن بلغ 39.2 مليار دج عام 2008 ، وأوكلت للبنك مهمة منح القروض للراغبين في الاقتراض من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والتي تهتم بالصناعات التقليدية والسياحية والصيد البحري.

3- البنك الخارجي الجزائري (Banque Extérieur D'Algérie (BEA

يعتبر ثاني أكبر بنك في الجزائر بعد البنك الوطني الجزائري، تأسس بموجب المرسوم 67-204 المؤرخ في 1967/11/01 برأس مال قدره 20 مليون

ويعتبر البنك الخارجي الجزائري هو بنك ودائع وله مكانته خاصة في مجال تنمية العلاقات المالية مع الخارج فهو الذي يمول التجارة الخارجية ويدعم الصادرات الجزائرية وقد توسعت عمليات البنك من عام 1970 وذلك بإشراف على حسابات شركة سوناطراك وشركات التغذية الكبرى والنقل البحري وتكفل بمنحها مختلف القروض أما الوقت الحالي فقد أصبح بنك (BEA) يتدخل في تمويل مختلف القطاعات ويقدم اكثر من عشرين ما بين منتجات وخدمات مصرفية وذلك عن طريق أكثر من 79 وكالة.

4- بنك الفلاحة والتنمية الريفية: Banque de L'Agriculture et du développement Rural (BADR)

تأسس هذا البنك في 13مارس 1982 بموجب المرسوم 206-82 المؤرخ في 1982/03/16 بعد اعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري برأس مال قدره مليار حيث تنازل عن 140 وكالة لتصبح لديه 354 وكالة على كامل التراب الوطني ، ويقدر رأس ماله ب 33مليار دج. كما له مكانة جد مامة في النظام البنكي الجزائري حيث انه احتل المرتبة الاولى في الترتيب البنوك الجزائرية. والمرتبة الثانية على المستوى المغاربي. والمرتبة الرابع عشر على مستوى العربي. والمرتبة التاسعة على المستوى الافريقي و يحتل المركز 668على مستوى العالمي و أوكلت له الى جانب قيامه بجميع العمليات المصرفية التقليدية مهام تمويل :

- هياكل وأنشطة الانتاج الفلاحي وكل الانشطة المتعلقة بهذا القطاع
- هياكل وانشطة الصناعة الفلاحية
- هياكل وأنشطة الصناعة التقليدية و الحرفية

وبإنشاء هذا البنك يكون قد رفع العبئ البنك الوطني الجزائري فيما يتعلف بتمويل القطاع الزراعي ،نشأ هذا عن اعادة هيكلية القرض الشعبي الجزائري بموجب المرسوم 85-85 بتاريخ 30 أفريل 1985 برأس مال قدره مليار دج . ويقوم بمختلف العمليات المألوفة في البنوك من تلقي الودائع من الافراد والمؤسسات الملية ذات الطابع الق التي تخضع لوصاية البلدية أو الولاية .بواسطة قروض قصيرة متوسطة وطويلة الاجل و تمويل التجارة الخارجية و انشاء بنك التنمية المحلة هو عملية تهدف الى تخفيض العبء على القض الشعبي الوطني CPA في جزء من نشاطه

وقد بلغت ففروع البنك 160 و كالة في بداية 2000.

سمح قانون النقد و القرض بإنشاء مصارف ومؤسسات مالية أجنبية شرطية خضوها للقانون الجزائري .

لقد سمح صدور قانون النقد والقرض بإنشاء مؤسسات مصرفية جديدة خاصة ومختلطة النشاط المصرفي وإحداث نوع من المنافسة بين البنوك في تقديم منتجات وخدمات مصرفية جديدة ومن اهم هذه البنوك.

1-بنوك خاصة برأس مال جزائرية :

- البنك الاتحادي (Union Bank) :تع تأسيسه في 07/05/1996بمساهمة رؤوس الاموال خاصة مختلطة أجنبية ووطنية.
- الخليفة بنك El Khalifa Bank) تحصل على تلخيص من طرف المجلس النقد والقرض في 2/03/1998 أعتمد من طرف بنك الجزائر في 27/07/1998برأس مال تأسيسي قدره 500 مليون دج كحد أدنى سحب منه الاعتماد بقراره من الجنة المصرفية بتاريخ 29/05/2003
- البنك المختلط(B.A.M.I.C) : أنشئ بتاريخ 1998/08/08 ما بين البنك الخارجي الليبي بنسبة 50% من رأسماله وبمساهمة عمومية جزائرية بنسبة 50 % الاخرى و المتمثلة في (BADR,BEA , CPA , BNA)
- منى بنك (Mouna Bank) ثم إعتماد بتاريخ 1998/08/08
- البنك التجاري والصناعي الجزائري: (B.C.I.A) تحصل على الاعتماد من طرف بنك الجزائر في 1998/09/24 برأس مال قدره 500 مليون دج.

حسب منه الاعتماد بتاريخ 2003/08/21 وذلك لإخلاله بقواعد العمل المصرفي.

- البك الدولي الجزائري: تحصل على الاعتماد في 2000/04/30 برأسمال من .....وطني:أمني
- الشركة الجزائرية للبنوك (CA-Bank) :تحصل هذت البنك على الترخيص في 1999/06/12 وإعتمد من طرف بنك الجزائر في 1999/11/02 برأسمال قدره 700 مليون دج ولقد ثم اكتتابه بمساهمة 83% من شركات جزائرية و 7%من شركات تمويل أوروبية ولقد تحصل على أرباح خلال عام 2000 قدرت ب 2.8 مليار دج وقد قامت اللجنة المصرفية سنة 2006 بحسب الاعتماد منها وهذا لعدم إلتزامها بالد الأدنى في لرأسمال البالغ 2.5 مليار دج.

2-بنوك خاصة برأس مال أجنبي:

- سيتي بنك الأمريكي: (CITI Bank) ثم اعتماد في 1998/05/18 من طرف مجلس النقد والقرض برأسمال قدره 1.2 مليار دج ويعتبر من أكبر البنوك العالمية في ميدان تسيير أسواق الصرف.
- الشركة العامة الفرنسية (La dociété generale) فتحت فرعا بالجزائر في 1998/04/15 برأسمال قدره 500 مليون دج يحتوي على 54 وكالة موزعة في مختلف ولايات الجزائر
- البنك العربي الاردني (ARAB Bnk PLC) :تم اعتماد من طرف م ن و ق. في 2000/10/15 برأس مال قدرة و 500 دج ويقع مقره في عمان

- بنك تاكسيس الامانة(NETXIS AMANA Banque) :عبارة عن بنك اعمال رأس ماله قدره 500ملون دج لقد نتيجة دمج مابين القرض الوطني و البنك الفرنسي للتجارة الخارجية
- البنك القطري- ريان بنك-(RAYAN Bank) :تم اعتماد في 08/10/2001 من طرف هـ ن و ق جرأسماليقدر ب30 مليون دولار ثم انشائه من طرف مجموعة الفصل ومقره قرض وقد قامت اللجنة المصرفية سنة 2006 بحسب الاسماء منه وهذا العدم التزامه لحد الان لرأس مال البالغ 2.6 مليار دينار دج
- الشركة البنكية العربية (abc) :مقرها البحرين وتم اعتماده في 17/11/1997 برأس مال قدر 20 مليون دولار إكتشافها بمساهمة كل من المؤسسة العربية المصرفية بنسبة 70 %المؤسسة المالية الدولية s f i التالية للبنك الدولية بنسبة 10%المؤسسة العربية الاستمارة بنسبة 10%الصندوق الجزائري للتأمين caat بنسبة 5% ومتعاملية جزائريين خواص بنسبة 5%
- بنك (PGHERMES SPA): أنشئ برأسمال قدره 500 مليون دج والمساهمين الرئيسيين في هذا البنك هم (EPG HERMES SPA) بمصر و United gruop بالإمارات العربية المتحدة
- البنك العام المتوسط (BGM) تأسس في جوان 1998 برأسمال قدره مليار دج منه 8% عبارة عن مياهمات أجنبية، ويقوم بمعض العمليات المصرفية.
- بنك السلام: هو ثاني بنك إسلامي يدخل السوق المصرفية الجزائرية بعد بنك البركة الجزائرية ولقد باشر حديثا أعماله حيث تم افتتاحه بتاريخ 2008/10/20 برأسمال يقدر ب72 مليار دج وقد أصبح بذلك أكبر المصاريف الخاصة العاملة بالجزائر حيث يقوم بتقديم مجموع من الخدمات المالية وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية.
- البنك الجزائري المختلط البركة (BARAKA) : هو أول بنك مشترك يزاول نشاطه في الجزائر، وتأسيس بتاريخ 1990/12/16 وفتح أبواب رسميا في 1991/05/20 وهو أول مؤسسة مصير تعمل وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية وذلك بمساهمة بنك البركة الدولي ومفره جدة في السعودية وبنك الفلاحة والتنمية BADR برأسمال قدره 500مليون دج وكانت فيه الأغلبية للجزائر 51% وقد وسع بنك البركة الجزائري شبكة لتمتد إلى 10 فروع سنة 2003

ثالثا - المؤسسات المالية :

إن إنشاء المصارف الختمة وتنمية نشاطاتها، أدى إلى ظهور محيط مصرفي في تنافسي بالنسبة لكل من سوق المواد وسوق القرص وخاصة تحديث الخدمات المصرفية.

ومع نهاية سنة 2006 أصبح النظام المصرفي الجزائري يتشكل من 29 بنك ومؤسسته مالية بمساهمة المصاريف العمومية على الجهاز المصرفي الجزائري حيث سجلت حصتها إرتفاعا وصل إلى 87.5% سنة 2002 من مجموعة أصول البنوك و90% سنة 2005 بينما استمر القطاع الخاص الوطني والأمني في النمو والتوسع رغم الصعوبات التي يواجهها.

المصدر: رحال عادل، **تحديث الخدمة المصرفية لمواجهة إختلالات المنظومة المصرفية في ظل التوجه نحو إقتصاد السوق في الجزائر**،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد التنمية ،جامعة الحاج لخضر ، باتنة، 2014/2013 ،ص79

المطلب الثاني: تحديث نظام الدفع في الجزائر

يتكون نظام الدفع لدولة ما من الهيئات المالية الوسيطة، عمليات التسوية(المقاصة) ووسائل الدفع سواء الكتابية أو الإلكترونية، والهيئات في الجزائر التي تتدخل مباشرة في خلق و/أو تسيير وسائل الدفع هي -:

- بنك الجزائر
- البنوك التجارية
- -الهيئات والمؤسسات المالية،
- - الخزينة العمومية،
- - مراكز الصكوك البريدية.

ويعتبر نظام الدفع لدولة ما مؤشرًا لمدى فعالية ونشاط إقتصاد تلك الدولة، خاصة بمفهوم إقتصاد السوق، ويجب أن يتضمن هذه النظام نظام معلوماتي وإتصالات بين الهيئات المكونة له.

فتطور المؤسسات وتقدمها فيما يخص الوساطة البنكية متعلق بتطور وسائل الدفع، حيث أن التكنولوجيات الجديدة لتحويل البيانات والتطور في المعلوماتية تعتبر القواعد الأساسية للتحسين الفعال في مجالات الدفع سواء في الدول المتقدمة أو الدول السائرة في طريق النمو.

يجب أن يضمن تطوير نظام دفع أي دولة تحقيق الأهداف الآتية[6] :

- تبني نظام دفع وقوانين تناسب حاجيات المستخدمين (خواص، مؤسسات وإدارات) وإلزامية تحقيق إقتصاد متطور تتطلب التكفل بنشر استخدام وسائل دفع الكترونية،
- تخفيض فترات المقاصة خاصة المتعلقة بعمليات التبادل خارج مكان الدفع والتي تستخدم وسائل الدفع الورقية (شيك، سند لأمر، سفتجة)
- تعميم وتحسين ميكانيزمات تغطية الشيكات ووسائل الدفع الأخرى التي تعتمد على الدعامة الورقية، وكذلك نظام التحويلات.

وتحاول المجموعة البنكية الجزائرية تحقيق خمس نقاط هي:

- تطوير شبكة إتصالات بنكية،
- إستخدام هذه الشبكة بما يتلاءم وتسيير وسائل الدفع والعمليات البنكية،

[6] -"Les Existence D'une Economie Moderne Et Perforante", Media Banque, Le Journal Interne De La Banque D'Algérie, N° 76, Février/Mars 2005, p 13

- وضع في المتناول نظام معلوماتي للبنوك يسمح بتوسيع العمليات عن بعد،
- إنطلاق الأعمال المتضمنة تنسيق، تنظيم وتسيير وسائل الدفع التي تعتمد على الدعائم الورقية، تأليتها لأقصى حد ومحاولة تخفيض مدة معالجتها،
- وضع مقاصة الكترونية بالتنسيق مع البنك المركزي.

وفي هذا الإطار تم وضع مشاريع وطنية في الفترة2002-2001 لتطوير و تحديث النظام المالي وتبنى هذا المشروع وزارة المالية والوزير المنتدب المكلف بالإصلاح المالي، بنك الجزائر، وزارة البريد والمواصلات، الجمعية المهنية للمؤسسات المصرفية والمالية وهذا بالتعاون التقني والمالي للبنك العالمي، حيث تتعلق هذه المشاريع بتطوير وتحديث طرق معالجة وسائل الدفع الكلاسيكية(الشيك، التحويل، السفتجة، السند لأمر)من خلال المقاصة الالكترونية، وتبني إجراءات تحد من حالات الغش والتزوير لهذه الوسائل، كما تشمل هذه المشاريع إدخال وسائل دفع الكترونية) بطاقة السحب والدفع(، هذا بالإضافة إلى مشروع يخص التحويلات ذات المبالغ التي تفوق مليون دج حيث سيتم معالجتها في الوقت الحقيقي(RTGS) وشملت هذه المشاريع أيضا تطوير الاتصالات عن بعد، وهذا بالاستناد إلى تحديث نظام الدفع وتطوير نظام المعلوماتية لبنك الجزائر [7] وفي إطار هذا المشروع استفادت الجزائر بمساعدة من .البنك العالمي تقدر ب 16,5 مليون دولار أمريكي[8].

أما أهداف هذا المشروع فتركز على النقاط التالية:

- وضع في المتناول بنية تحتية تسمح بأكبر فعالية لمعالجة العمليات داخل البنوك والسوق المالي وخاصة تطوير نظام الدفع للمبالغ الكبيرة.

-تطوير النظام المعلوماتي لبنك الجزائر، إذ يعتبر ذلك ضرورة مكملة لتطور نظام الدفع ومعالجة العمليات التي تخص السياسة النقدية، تغطية الصرف،...الخ.

-تطوير المعايير المستقبلية لنظام المقاصة للصفقات ذات المبالغ الصغيرة، وهو شرط حتمي لتطورها،

-تقوية و دعم البنية التحتية للاتصالات عن بعد بين بنك الجزائر والمقرات الاجتماعية للبنوك، الهيئات المالية، مراكز الصكوك البريدية، الخزينة العمومية وشبكة الاتصالات عن بعد ستساهم حتما في تسهيل عمليات التبادل ومعالجة قطعة بقطعة عمليات الدفع وتبادل البيانات والمعلومات بين

[7] [1]Modernisation Des Moyens De Paiement", BNA REPERE, 2eme Année, N°13, Février 2003, p 1

[8] Evolution Economique Et Monétaire En Algérie", Rapport 2002, Banque D'Algérie,Juin 2002, p 69.

وعبر البنوك. وينتهي هذا المشروع بنظام دفع بين البنوك متطور يحقق مستوى دفع للمبالغ الكبيرة في الوقت الحقيقي ونظام الدفع الشامل للمبالغ الصغيرة والمتوسطة، الذي يضمن و يؤمن تحويل الأموال بطريقة فعالة، آمنة وسريعة.

-ترقية استعمال وسائل الدفع الكلاسيكية وذلك حتى تحل محل النقود في الجزائر، وهذا لن يتم إلا بتحسين النوعية و التخفيض في مدة المعالجة و التسوية.

- .توحيد وسائل الدفع وتوحيد مقاييس التبادل[9].

وفي إطار هذا المشروع تم وضع برنامج أعمال يتكون من أربع مجموعات تعمل على مستوى البنوك وهذا بحضور مستشاري البنك العالمي من أجل دراسة المشروع، حيث تجتمع هذه الموعات بطريقة منتظمة على مستوى البنك المركزي لمناقشة الأعمال المحققة وطريقة العمل، ويتعلق الأمر بالمجموعات التالية[10] :

1-**مجموعة " الهندسة الإجمالية** : "تتكفل بالمبادلات بين البنوك ومركز المقاصة التي تتم بشكل الكتروني، انطلاقا من التجريد المادي dématérialisation للشيك وذلك باستخدام تقنية صورة الشيك، وتكون البداية بالشيكات ذات المبالغ الكبيرة، حيث تتكفل هذه المجموعة بكافة النقاط المتعقلة بتطوير الشيك والمقاصة الالكترونية، والاعتماد على الدعائم الالكترونية بدلا من الورقية،

2-**مجموعة" وسائل الدفع** : "تقوم المجموعة بتحليل نوعي لمختلف وسائل الدفع الكلاسيكية بالإضافة للسحب من الموزعات الآلية للنقودDAB والدفع بالبطاقة مع محاولة معرفة ايجابيات ومشاكل هذا النظام من وجهة نظر البنك المركزي، البنوك التجارية وحتى العملاء لمحاولة إيجاد الحلول، بالإضافة إلى تحليل كمي لوسائل الدفع يعتمد على التدفقات الحالية والمتوقعة مما يسمح بمعرفة حدود

النظام المعلوماتي الحالي للبنوك مدى قدرته على إعداد إحصائيات حول حركة وسائل الدفع

3-**المجموعة" النقدية** : "يتلخص عملها في دراسة القواعد الرئيسية لوضع نظام بين البنوك حول الدفع والسحب بالبطاقة البنكية، كما قامت المجموعة بمناقشة العراقيل التي تواجهها النقدية في الجزائر، كما ناقشت المواضيع المتعلقة بأنواع البطاقات الوطنية والدولية، نوع البطاقة ذات رقاقة من نوع EMV، عمولة البنك، دراسات السوق، طبيعة بنية البنوك .

[9] Evolution Economique Et Monétaire En Algérie", Rapport 2001, Banque D'Algérie, Juillet 2002, p 56.

[10] "Réforme De L'infrastructure Du Système Et Instruments De Paiements", BNA Finance, N° 3, Janvier/Mars 2005, p [22-23].

4-**مجموعة" القانون** : "يرتكز عملها على واقع معالجة حوادث عدم الدفع من وجهة النصوص القانونية، وكذلك الوضعية الحالية لعملية توحيد مختلف وسائل الدفع التي لا تتميز بتماثل وطني.

5-**المكونات الرئيسية لمشروع تحديث نظام الدفع في الجزائر**:

من أهم ما طرح في إطار تحديث نظام الدفع في الجزائر والجاري العمل به ابتداء من سنة 2006 هو:

- نظام الدفع للمبالغ الكبيرة والذي يطلق عليه نظام الدفع الفوري للمبالغ الكبيرةRTGS اي Le Système De Paiment De Gros Montants En Temps Rèelويقوم هذا النظام بعمليات تحويل المبالغ الكبيرة إذ تصنف بأنها عمليات استعجاليه.
- نظام الدفع الشامل أو المكثف Le Système de Paiement de Masse" ويقوم هذا النظام المقاصة الآلية والالكترونية لمجمل وسائل الدفع التقليدية والالكترونية للمبالغ الصغيرة والمتوسطة .

أولا -نظام الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة RTGS : يعرف نظام الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة "بأنه نظام يخص أوامر الدفع التي تتم ما بين البنوك باستخدام التحويلات البنكية أو البريدية للمبالغ الكبيرة أو للدفع الفوري المحقق من قبل المشاركين في هذاالنظام[1] ، وهو نظام يخص ما يلي[11]:

- الأموال المحولة بين البنوك أو مع البنك المركزي، مما يسمح بتحسين طريقة تسيير السيولة والاحتياط الإجباري بتقليل المخاطر التنظيمية،
- المعالجة السريعة للمدفوعات التجارية بين المؤسسات والذي له أهمية كبيرة نظرا لأنه يساهم في ترقية التجارة وتطوير الاقتصاد،
- تنظيم الصفقات التي تتم في أسواق رأس المال كالبورصة والسوق النقدي، مما يحسن ويزيد من تطورها.

ويسمح هذا النظام بتنظيم أوامر تحويل الأموال التي تعادل وتفوق مليون دينار ومعالجتها في الوقت الحقيقي على أنها عمليات استعجالية وفورية وبصورة إجمالية (عملية بعملية) وذلك دون تأجيل، أي أنه يخص فقط عمليات الدفع التي تتم بالتحويلات[12] .

[11] Evolution Economique Et Monétaire En Algérie", Rapport 2001, op.cit, p 71.

[12] Système De Paiement RTGS", Média Banque, op.cit, N°67, 2003, p [12-13].

أما المشاركون في هذا النظام فهم نوعان[4] ، مشاركون بصورة مباشرة (مرتبطون مباشرة بنظام RTGS المنظم من طرف بنك الجزائر)و مشاركون بصورة غير مباشرة (الولوج للنظام يتم باستخدام خدمات المشاركين المباشرين)، ويتحمل هذان النوعان المسؤولية الكاملة فيما يتعلق بعملياتهم الحسابية المفتوحة لدى نظام RTGS والحسابات لدى بنك الجزائر، وتخص هذه العمليات التدفقات المتعلقة بالتحويل من بنك إلى أخر ومن حساب عميل إلى آخر.

وقد شاركت كافة البنوك والمؤسسات المالية في هذا النظام بالإضافة للخزينة العمومية وبريد الجزائر وغيرها من الهيئات ليتم بواسطته إجراء كافة العمليات المصرفية والمالية بين البنوك وبين البنوك وبنك الجزائر، منها التحويلات لفائدة أرصدة العملاء .وتجدر .الإشارة إلى أن هذا النظام دخل حيز التطبيق انطلاقا من 08 فيفري2006

ثانيا -نظام الدفع الشامل : يتعلق هذا النظام بتطوير وسائل الدفع وعمليات معالجتها سواء وسائل الدفع التقليدية أو الالكترونية(البطاقات البنكية)، وفي سنة 2002 تم وضع مجموعة عمل تولت تسطير الاستراتيجيات المتعلقة بعمليات الدفع والدفع الشامل.

ويتعلق الأمر بصفة خاصة بالمقاصة الالكترونية والتفكير في وضع النصوص القانونية لمثل هذا التطور، ووضع شبكة للتحويل ونظام معلوماتي للمشاركين أو المنخرطين في النظام، كذلك وضع الشروط الملائمة لتطوير وسائل الدفع، خصوصا، الوسائل الالكترونية.[13]

وتخص العملية الدفع بالشيك، التحويل، السفتجة، السند لأمر، النقدية، إشعار بالاقتطاع (هي وسيلة دفع استعملت حديثا في الجزائر، وهي تشبه التحويل حيث تسمح بتحويل أموال العملاء من حسابهم إلى حساب آخر، فهو تصريح مستمر يعطيه المدين إلى دائنه لاقتطاع من حسابه دائما وفي تواريخ منتظمة وتستعمل هذه الوسيلة خصيصا لدفع الفواتير (الكهرباء، الغاز، الماء..الخ) وذلك .بطريقة منتظمة سواء للمبالغ الثابتة أو المستمرة.[14]

[13]"Evolution Economique Et Monétaire En Algérie", Rapport 2002, op.cit, p 3.

[14] [2]"AVIS De Prélèvement", vue le: 18 Mars 2006, http//: www.cir.fr.

وفي إطار هذا المشروع يقوم بنك الجزائر مع المجموعة البنكية بالتخطيط لما يلي:[15]

- هندسة نظام المقاصة وذلك بوضع تبادل وسائل الدفع تحت الشكل الالكتروني ومجردة من الشكل المادي، وضع أرشيف لوسائل الدفع الورقية التي سيتم معالجتها باستخدام أجهزة سكانير، النظام المعلواتي، كيفية إدارة وتسيير المقاصة...
- التعريف بالنظام وبأهدافه، نوع المشاركين، الدور والمسؤوليات المسيرة للنظام، الوسائل المعالجة وفق النظام، مراقبة النظام، قوانين الأمان، الشروط التقنية للدخول للنظام...الخ.
- تقدير الأسعار المكلفة للنظام.

ونظام الدفع الشامل من صلاحية الوزير المنتدب المكلف بالإصلاح المالي، وقد دخل المشروع حيز التنفيذ انطلاقا من 15 ماي 2006 وتجدر الإشارة إلى أن نظام RTGS يكون على اتصال بهذه المقاصة لتأمين تسوية الأرصدة المتعددة للمشاركين وتحويلات النظام و يفضل أن تتم في نفس يوم إجراء المقاصة حتى يتم معالجتها في الوقت الحقيقي.[16]

أما من يتكفل بإدارة عمليات نظام التبادلات لمقاصة الدفع الشامل فهو مركز المقاصة المسبقة ما بين البنوك (CPI) – (Centre de Pré-compensation Interbancaire) وهو فرع لدى بنك الجزائر والذي يتولى بالضبط أربع مهام هي:[17]

1- تسيير التبادلات للمقاصة الالكترونية وأرشفة البيانات.
2-تسيير تدفقات المبادلات و حساب الأرصدة المتعددة للمشاركين المختلفين لنظام RTGS
3-الإشراف على عمل النظام،
4- التحكم في ضمان سرية المعلومات المتبادلة بين البنوك.

[15] Evolution Economique Et Monétaire En Algérie", Rapport 2001, op.cit, p 58.
[16]" Le Système De Paiements", BNA Finance, N° 5, 2eme Année, Septembre 2003, p 24.

[17] Normes Interbancaires De Gestion Automatiser Des Instrument De Paiement", Document Interne De La Banque D'Algérie, Février 2005, p 5.

أما الهيئات التي تتدخل في نظام المقاصة الالكترونية من أجل عمليات الدفع الشامل فهي : بنك الجزائر،- البنوك التجارية، -بريد الجزائر، - الخزينة العمومية- .

المطلب الثالث: واقع وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر

شرعت الجزائر في العمل بالبطاقة البنكية منذ حوالي 10 سنوات من طرف بنوك وهيئات مالية خاصة وعمومية، وقد بذلت خلال هذه الفترة جهود معتبرة لترسيخ ثقافة التعامل الإلكتروني في المجتمع الجزائري.

أولا -بطاقة السحب[18] :

وضعت شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك سنة 1996 ، نظاما لتمييز الصكوك، وبدأت منذ سنة 1997 في عملية سحب النقود من الموزعات الآلية للأوراق النقدية والتي أصبح عددها يفوق 680 موزع آلي عام 2010. موزعة على التراب الوطني مفتوحة لكل حاملي بطاقات السحب ذات المسلك(الحيز) المغناطيسي، كما نصبت شبكة النقد ما بين البنوك التي تتكفل بعمليات سحب النقود حيث أن شركة" **ساتيم**" سنة 1995 انشأت شركة ما بين المصارف الثمانية وهي :البنك الوطني الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك الجزائر الخارجي، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، بنك البركة الجزائري، ووضعت من أجل:

- وضع الموزعات الآلية في المصارف والتي تشرف عليها الشركة.
- تطويروتسييرالتعاملات النقدية مابين المصارف.
- تحسين الخدمة المصرفية وزيادة حجم تداول النقود.
- تحديث وسائل الدفع المصرفية الجزائرية.

وتقوم الشركة بصنع البطاقات المصرفية الخاصة بالسحب حسب المقياس المعمول به دوليا وطبع الإشارة السرية وهذه الخدمة موضوع عقد بين البنك وساتيم، الذي يحدد إلتزام الطرفين خاصة فيما يتعلق بآجال واجراءات التسليم أضف الى هذا عملية الربط بين DAB ومصالح **"SATIM"**

[18] السعيد بريكة،**واقع عمليات الصيرفة الالكترونية وآفاق تطورها في الجزائر**،مذكرة مقدمة لنيل شهادةالدكتورة في العلوم الإقتصادية ،تخصص بنوك وتأمينات، جامعة العربي بن مهيدي،2011،ص251

بواسطة شبكة الاتصال حيث تسمح بالقيام بعمليات السحب سواء كانت داخلية أو محولة بالإضافة إلى سجل متصل بهيئة المقاصة لتصفية الحسابات بين البنوك.

ثانيا -إنشاء شركة لتألية الصفقات البنكية المشتركة والنقدية: SATIM

تعريف الشركة

إ ن شركة تأدية الصفقات البنكية المشتركة والنقدية **"SATIM"** والتي أنشئت في 25 مارس 1995 ، هي شركة مساهمة وفرع لأهم البنوك التجارية الجزائرية ويساهم في رأسمالها كل من :بنك البركة الجزائري ، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك الجزائري الخارجي والبنك الوطني الجزائري، ثم التحق بها الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط والصندوق الوطني للتعاون الفلاحي ويبلغ رأسمالها **31 مليون دينار جزائري**[19].

مهام شركةSATIM

من المهام التي تؤديها SATIM هي كالتالي[20]:

- تطبيق برنامج لتحديث نظام الدفع من خلال إدخال البطاقة كوسيلة" سحب ودفع الكتروني بين البنوك".
- تطوير وتسيير نظام النقديات المشترك بين البنوك.
- ترقية التكنولوجيا في المجال البنكي.

يخضع تداخل هذه الشبكة الى اتفاقية مصرفية مشتركة، تحدد الشروط المتعلقة بالانضمام للشبكة وكذا تسيير العمليات، وتساهم شركة **" SATIM "** بشكل فعال في تطوير النقدية في قطاع البنوك ومراكز الصكوك البريدية من خلال:

- المشاركة في إنجاز برامج حيازة الشبابيك الاوتوماتيكية.
- تسيير الشبابيك المنشأة(الصيانة ومراقبة العمليات التي تنسق المقاصة).
- صناعة بطاقات الدفع.

---

[19] زهير زواش،**دور نظام الدفع الإلكتروني في تحسين المعاملات المصرفية دراسة حالة الجزائر**،مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة العربي بي مهيدي ،أم البواقي،2010-2011،ص158

[20] زهير زواش، **مرجع سبق ذكره**،ص 152

- صناعة الصكوك(منح الرمز السري.)

و من أهم المشاريع المنجزة من قبل هذه الشركة هو مشروع البطاقات البنكية المشتركة **CIB** بين عدد من البنوك ومشروع بطاقة الدفع الوطنية:

-الشبكة الآلية النقدية بين البنوك RMI[21]

في سنة 1996 قامت شركة ساتيم بإطلاق مشروع يمكن من إيجاد حلول للنقدية الآلية بين البنوك والمتعلقة فقط بالموزعات الآلية للنقد، حيث تم إطلاق عليه تسمية الشبكة النقدية للآلية بين البنوك. وايجاد هذه الحلول يتم من خلال توفر الأجهزة و وسائل الاتصال والربط واليد العاملة الكفؤة التي تمنح حاملي البطاقات إمكانية استعمال طاقاتهم لدى أي موزع آلي DAB بغض النظر عن البنك أو المؤسسة المالية، وأنشأت SATIM هذه الشبكة لتمنح الأعضاء المنظمين نفس الحقوق وخاصة بريد الجزائر .

أهداف الشبكة:

تهدف شبكة **SATIM** من خلال إنشاء الشبكة النقدية الالكترونية البنكية المشتركة ووضع نظام مشترك بين البنوك للسحب بواسطة الموزعات الآلية، إلى تحقيق هدفين أساسيين:

- وحدة المعايير والتنظيمات المتعلقة بالبطاقة.
- عمل وتطوير نظام بنكي مشترك للنقديات.
- تتضمن الشبكة حظيرة الموزعات الآلية للنقود، وهي تسمح بقبول جميع البطاقات في جميع الأجهزة التابعة لمختلف البنوك المشاركة في الشبكة، كما تقوم بمعالجة عمليات السحب لفائدة البنوك الأعضاء والتحضير والتحول للتدفقات المالية المتعلقة بعمليات المقاصة الناتجة عن السحب بواسطة الأجهزة على مدار الساعة.

شروط الانضمام الى الشبكة:

يتطلب الانضمام الى شبكة توفر بعض الشروط منها:

- إمضاء اتفاقية مشتركة ما بين البنوك.
-إمضاء عقد للتعاون مرتبط بالخدمات المقدمة من قبل الشبكة.

[21] زهيرزواش،مرجع سبق ذكره،ص 160

- احترام الخصائص التقنية المحددة من الشبكة(تسيير سجل حاملي البطاقات، الآجال.)

ثالثا -البطاقة البنكية في الجزائر

عرفت بطاقات الدفع تطورا ملحوظ، خاصة بعد استحداث المقاصة الإلكترونية وتعميمها عبر مختلف الوكالات البنكية والبريد الجزائر.

- **مراحل تطور بطاقة الدفع في الجزائر:**

مرت بطاقات الدفع بعدت مراحل وهي كالتالي [22]:

- بداية فكرة الانطلاق لنظام السحب مابين البنوك كانت سنة1998

-2002: الانطلاق الرسمي لمشروع التسديد الإلكتروني le systéme de paiement interbancaire " حيث أعطي دور الإشراف والريادة والتنسيق ما بين البنوك لشركة satim ، التي تجمع مختلف البنوك الوطنية والخاصة لتبادل المعلومات والتنسيق في عمليات السحب والدفع للموزع الآلي.

- 2004: تم اختيار نظام الدفع بالبطاقة المطابقة لمواصفات ENV .

-2005: إنشاء جمعية(comité monétique intrebancaire: COMI)

-2006: البداية الأولى لأول بطاقة سحب في الجزائر، حيث و زعت على مختلف مستخدمي البنوك للتجريب ومعرفة النقائص.

-2007: تعميم بطاقة CIB عبر كامل التراب الوطني في البريد والمواصلات والبنوك.

- 2007-2008: أكد وزير المالية أنه ستعمم ماكينات الصرف الآلي عبر المتاجر الكبرى في الجزائر والمناطق الآهلة بالسكان، وكذلك تعميم استخدام بطاقة الدفع لدى المواطنين.

* البطاقة البنكية :CIB

وضع نظام الدفع بالبطاقة لن يكون ناجحا إلا إذا كان نطاق قبولها واسعا من قبل جميع البنوك، وفي هذا الإطار شرع النظام البنكي الجزائري بأهمية وضع نظام بنكي مشترك لوسائل الدفع، يستجيب لرغبات الزبائن وفق أعلى شروط الأمن.و في هذا السياق شرعت البنوك الجزائرية وبالتعاون مع شركة SATIM في تطبيق مشروع نظام الدفع بواسطة البطاقة، يتوافق والهياكل القاعدية المتوفرة لدى البنوك ولقطاع الإتصالات السلكية واللاسلكية الجزائرية[23].

---

[22] سماح شعبور، مصباح مرابطي، **وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر -واقع وتحديات- دراسة إستطلاعية من وجهة نظر الموظفين بالوكالات البنكية لولاية تبسة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية ،تخصص تمويل مصرفي، جامعة العربي تبسي، تبسة 2015-2016،ص 90

[23] أحمد جميل، كهينة رشام، **بطاقة الائتمان كوسيلة من وسائل الدفع في الجزائر**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد الاول، سبتمبر 2010،ص123

وتعتبر هذه البطاقة بطاقة دفع وسحب ما بين البنوك داخل تراب الوطن، يتم التعرف عليها بين البنوك بالشعار CIB وشعار وباسم البنك المصدر تتضمن قرص إلكتروني يضمن أمن عملية الدفع وعملية التسديد لدى مختلف التجار أو الفنادق والمحلات التجارية... إلخ .ونجد في هذه البطاقة نوعين[24]:

la carte classique:

هي بطاقة توفر خدمات الدفع والسحب البنكي، وهي تقدم لزبائن البنوك وفق شروط يحددها البنك كمداخيل الزبائن أو أهميتهم أو مواصفات أخرى.و للحصول على هذه البطاقة يتم برام عقد بين البنك والعميل

la carte gold:

مقترحة أيضا من قبل البنوك للزبائن يتم اختيارها وفق لشروط محددة، لكن بالإضافة الى خدمات الدفع والسحب فإن هذه البطاقات توفر خدمات إضافية، مع سقف سحب ودفع مرتفعا نسبيا.وتمنح للأشخاص المهمين ورجال الأعمال أصحاب الدخول المرتفعة وسقف هذه البطاقة يفوق 50 ألف دينارجزائري، ومدة صلاحيتها عامين .

بطاقة فيزا[25] la carte viza :

و هي بطاقة دولية تعمل للسحب والدفع، موجه لزبائن ذوي حسابات مفتوحة بالعملة الصعبة أو لموكلهم وهي نوعان:

أ -بطاقة الفيزا الكلاسيكية :رصيد من العملة الصعبة أكبر أو يساوي 1500 أورو ويقدر سقف السحب لهذه البطاقة 500 أورو في اليوم على أربع عمليات في اليوم، أما الاشتراك السنوي فيقدر ب 40 أورو.

ب - بطاقة الفيزا الذهبية :رصيد من العملة الصعبة أكبر أو يساوي 5000 أورو حيث يقدر سقف السحب ب 550 أورو في اليوم على 7 عمليات في نفس اليوم أما سقف الدفع 5460 أورو في اليوم على 15 عملية في اليوم، ويقدر إشت راكها السنوي ب 60 أورو.

---

[24] ابراهيم فوزي بورزق، دراسة تحليلية حول التجربة الجزائرية في مجال النقد الالي البنكي دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري، جامعة الجزائر، 2007-2008 .ص71

[25] زهير زواش،**دور نظام الدفع الإلكتروني في تحسين المعاملات المصرفية دراسة حالة الجزائر**،مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة العربي بي مهيدي ،أم البواقي،2010-2011،ص 165

المبحث الثاني: دراسة تطبيقية لأثروسائل الدفع الالكترونية على أداء بنك التنمية المحلية وبنك الخليج الجزائري

المطلب الاول : نبذة عن بنك التنمية المحلية وبنك الخليج الجزائري

نشأة بنك التنمية المحلية:

تاسس بنك التنمية المحلية بموجب مرسوم رقم 85-85 المؤرخ في 10شعبان 1405 الموافق ل30 افريل 1985 يتضمن إنشاء بنك التنمية المحلية وتحديد قانونه الأساسي. أنشأ هذا البنك في إطار إعادة تنظيم سبكة المؤسسات النقدية والمصرفية التي تستجيب لحاجيات التجهيز الجهوي والمحلي. وهو اخر بنك يتم تأسيسه قبل الدخول في مرحلة الإصلاحات،وذلك تبعا لإعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري برأس مال قدره نصف مليار دينار جزائري (500.000.000دج) .يكون المقر المركزي للبنك في سطاوالي (ولاية تيبازة) ويمكن نقله الى أي مكان في التراب الوطني بمرسوم .

ويفتح فروعه ووكالاته او مكاتبه وشبابيكه في إطار تنظيم لا مركزي طبقا للأهداف المرسومة له في مجال القرض والتنمية ،وسياسة الحكومة ،باشر عمله في جويلية 1985

تعريف بنك التنمية المحلية :

هو مؤسسة مالية عمومية ملك للدولة، خاضع للقانون التجاري ويتولى كل العمليات التقليدية لبنوك الودائع، ويتمتع البنك بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي ويعد تاجرا في علاقاته مع الغير وخاضعا لما يلي:

- القواعد العامة المتعلقة بنظام البنوك والقروض.
- الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها المطبقة على عقوده وأهدافه و وسائله وهياكله وأعماله، استقل عن القرض الشعبي الجزائري في 20فيفري1989 في ظل قانون 04-89 المتعلق بإستقلالية المؤسسات ،ومدة حياة هذا البنك هي 99سنة من تاريخ ترقيمه في السجل التجاري.

كانت عدد أسهمه عند إنشاءه 500 سهم ثم تقرر رفعها إلى 720 سهم بقيمة إسمية مليون دينار للسهم الواحد، ليبلغ رأس ماله حاليا 15.000.000.000 دج .

يحمل بنك التنمية المحلية شعار BDL

Banque de Dèveloppement Local

B بنك :

D التنمية :

Lالمحلية :

مهام بنك التنمية المحلية:

بلإضافة الى ما تقوم به البنوك التجارية في جمع الودائع ومنح القروض فلبنك التنمية المحلية مهام أخرى تتمثل في تمويل:

- المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع الإقتصادي الموضوعة تحت تصرف الهيئات المحلية (الولاية،البلدية...)
- العمليات الإستثمارية المنتجة المخططة التي تبادر بها الجماعات المحلية
- العمليات التي لها صلة بالقروض على الرهن (الرهن الحيازي)
- الأشخاص المعنويون أو الطبيعيون حسب الشروط والأشكال المعمول بها
- عمليات التجارة الداخلية الجهوية والمحلية
- المخططات والبرامج التنموية الوطنية
- تسبيقات وسلفيات عاى سندات عمومية تصدرها الدولة أو الجماعات المحلية
- جميع العمليات البنكية: القرض، الصرف والخزينة التي لها علاقة بأعمال تسيير موجوداتها المالية.

وعليه فبنك التنمية المحلية هو بنك ودائع تملكه الدولة ويخضع للقانون التجاري، يتوللا كل عمليات بنوك الودائع كالتوفير، الإقراض، الضمانات والخدمات المتنوعة. لكنه يخدم بالدرجة الأولى الهيئات العامة و المحلية ، فيمنحها قروض قصيرة وطويلة الأجل لتمويل عملياتها الإقتصادية (استرادو تصدير) إضافة إلى خدماته الموجهة للقطاع الخاص في شكل قروض قصيرة الأجل .

اهداف بنك التنمية المحلية:

يكلف البنك طبقا لأحكام القوانين والتنظيمات الجاري بها العمل ، كأداة تخطيط مالية في ما يأتي:

- تحقيق الربحية.
- إكتياب عدد كبير من الزبائن(مؤسسات ،افراد عاديين، طلبة، مهن حرة...الخ) من أجل الحصول على عمولات أكبر المرتبطة بالخدمات البنكية المقدمة .

- تحقيق توازن إقتصادي ونقدي، قصد تفادي إرتفاع معدلات التضخم عن طريق الإصدارات الجديدة.
- تنفيذ المخططات والبرامج المقررة لانجاز الأهداف المرسومة للهياكل والأعمال المذكورة فيه.
- احترام القواعد المطبقة على الهياكل و الأعمال المذكورة في مجال التسيير والإنضباط المحاسبي.
- تفريد الحركة المالية للهياكل والأعمال المذكورة في حسابات متميزة مطابقة لنوع العمليات والمخططات او البرامج التي تهمها.

الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية:

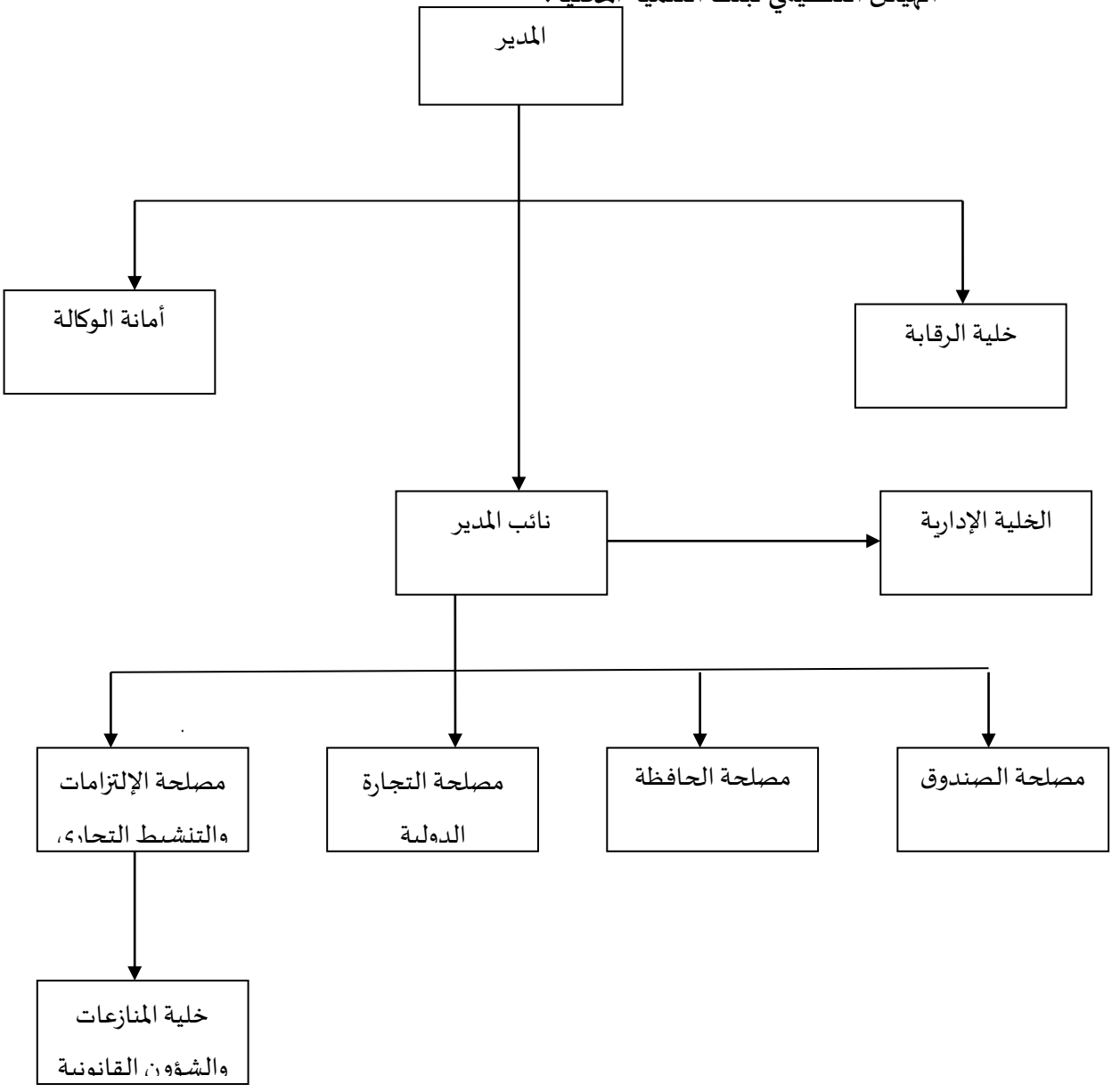

المدير: له دور التنسيق بين المصالح البنكية وكذلك اخذ القرارات التي تخص العمل البنكي، فيما يخص منح القروض وإستقطاب زبائن جدد للبنك.

نائب المدير: يقوم بالإشراف على تنسيق العمليات البنكية مع رؤساء المصالح المختلفة مع السهر على حسن سير أداء العمل وفقا للتعليمات التي يتلقاها من مدير البنك حيث يبلغه بكل ما يحصل في الوكالة في شكل تقارير ولو شفهية عن سير العمليات البنكية .

امانة الوكالة: تقوم بتسجيل وتنظيم كل البريد الوارد و الصادر الى البنك والقيام بكامل أنواع السيكريتارية بصفة عامة .

خلية الرقابة :تقوم بمراقبة جميع العمليات البنكية اليومية والتدقيق في العمليات المحاسبية وإبلاغ المدير في حالة وجود خلل لإيجاد الحلول المناسبة .

مصلحة التجارة الدولية: تقوم هذه المصلحة بدراسة ملفات التصدير و الإستراد مع المتابعة والمراقبة، والتنشيط التجاري للوكالة عن طريق جلب الزبائن.

مصلحة الإلتزامات والتنشيط التجاري: دراسة كل ملفات القروض مع المتابعة والمراقبة، والتنشيط التجاري للوكالة عن طريق جلب الزبائن .

مصلحة الصندوق :تقوم بكل العمليات المصرفية فيما يخص الدفع و السحب وهي خاصة بكل الفئات سواء تعلق الأمر بالخواص او القطاعات التابعة للدولة .

مصلحة الحافظ: تقوم هذه المصلحة بإستقبال كل الشيكات التي يتسلمها العملاء من قبل بعضهم البعض.

مصلحة الموارد البشرية: من بين مهامها ودورها مايلي:

- إحصاء إحتياجات البنك فيما يخص التكوين،وكذا إعداد المخططات السنوية للتكوين لكل من مديرية الإستغلال و الوكالات التابعة لها.
- إعداد و متابعة ملفات المسار المهني لكل موظف.
- القيام بكل إجراء يتعلق بالتقييم وبالتكوين وذلك في إطار تطبيق مخطط التكوين للبنك، وبإتباع تعليمات مديرية الموالرد البشرية.
- تسيير صندوق الخدمات الإجتماعية الخاص بمديرية الإستغلال.
- إعداد كل الوثائق الإدارية التي يطلبها الموظفون في إطار القانون المعمول به.
- معالجة ومتابعة شكاوي الموظفين مديرية الإستغلال والوكالات التابعة لها .

- التواصل الدائم مع التنظيمات الإجتماعية المحلية مثل CNAS وغيرها.
- ضمان فرض الإنظباط في المديرية والوكالات التابعة لها .

بنك الخليج الجزائري AGB :

نشاة وتعريف بنك الخليج الجزائري:

تأسس بنك الخليج الجزائر في 15 ديسمبر 2003، بموجب القانون الجزائري برأس مال قدره 10ملايير دينار جزائري، يملكها 3 بنوك ذات سمعة دولية مرموقة هي بنك برقان Bank Burgan بقيمة 60% وبنك تونس العالمي (Tunis International Bank) ب30% و 10% من البنك الأردني الكويتي (Jardan Kuwait Bank) وهي بنوك تنتمي إلى مجموعة مشاريع كويت القابضة Kipco « Kuwait Projects Company »

الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر:

من أجل تحقيق البنك لاهدافه والإستجابة السريعة الحاصلة فقد بادر منذ نشأته بوضع خطة إستراتيجية فعالة تبنى على أساس تغير الهيكل التنظيمي للبنك ويعتمد البنك في تقسيمه للهيكل التنظيمي على الأقطاب التالية :

مدير الوكالة: وهو الممثل الرئيسي للبنك على مستوى الوكالة والمسؤول عن توفير التنظيم الإداري و التشغيلي للوكالة، وتنميتها التجارية ،والإهتمام المستمر بإدارة الجودة و المخاطر ومراقبة الحسابات والتأكد من سير العمليات في الإطار القانوني .

المسؤول التجاري: من مهامه الرئيسية الإشراف عللى فريق المبيعات وكذا الإشراف على تسيير محافظ العملاء مع تزويد العملاء بكافة المنتجات التي يقدمها البنك وإحترام تطبيق القرارات الإئتمانية ومراقبة فتح الحسابات.

المراقب: مهمته الأساسية هي ضمان وحسن الرقابة على جميع المعاملات التي يقوم بها الوكالة في سياق إدارة المخاطر التشغيلية والتحقق من العمل اليومي للشباك والصندوق ومراقبة العمليات ذات الطابع الإداري والتدقيق القانوني.

المشرف الإداري: وهو المشرف على أمن الصندوق،وعامل الشباك والأعوان لتحقيق أهداف الوكالة والتأكد من سير العمل في الوكالة في شكل إيجابي كما يقوم بتشغيل وإيقاف نظام الحاسوب وضمان التنظيم الجيد للأرشيف،وضمان مسك الدفاتر والسجلات للوكالة.

مستشار مبيعات العملاء (المؤسسات): من مهامه إدارة محفظة العملاء (مؤسسات)،وتجهيز المنتجات التي يقدمها البنك من خلال إدارة حسابات العملاء (فتح، تغيير،غلق) ، القرارات التنظيمية،تسيير الكفالات والضمان الإحتياطي ومعالجة المعاملات مع الدول الأجنبية .

مستشار مبيعات العملاء(الأفراد): يقوم بنفس عمل مستشار مبيعات العملاء (المؤسسات) لكن لصالح الأفراد،وليس المؤسسات كتسيير حسابات الأفراد وتسيير القروض الموجهة للأفراد.

مندوب إداري: له مجموعة من المهام كضمان عمليات (Backoffice) أي عمليات المكتب الخلفي مع إحترام القوانين المعمول بها في إطار الجودة والدقة وكذلك يقوم بإدارة الحسابات والحفاظ على ملفات العملاء وتسيير الصكةك والتصريح بالشيكات غير المدفوعة.

امين الصندوق:هو المسؤول عن الصندوق ،وضمان سير عملياته مع العملاء وحسن سيرها وفق الإجراءات السارية والمعمول بها في البنك.

عامل الشباك الصراف: يعمل عامل الشباك الصراف على ضمان سير مختلف العمليات البنكية من سحب وإيداع الزبائن بالنيابة والمحافظة على سجل الصندوق، تزويد الموزع بالأوراق النقدية وموزع الأوراق النقدية الألي بالعملات الوطنية والأجنبية .

الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر

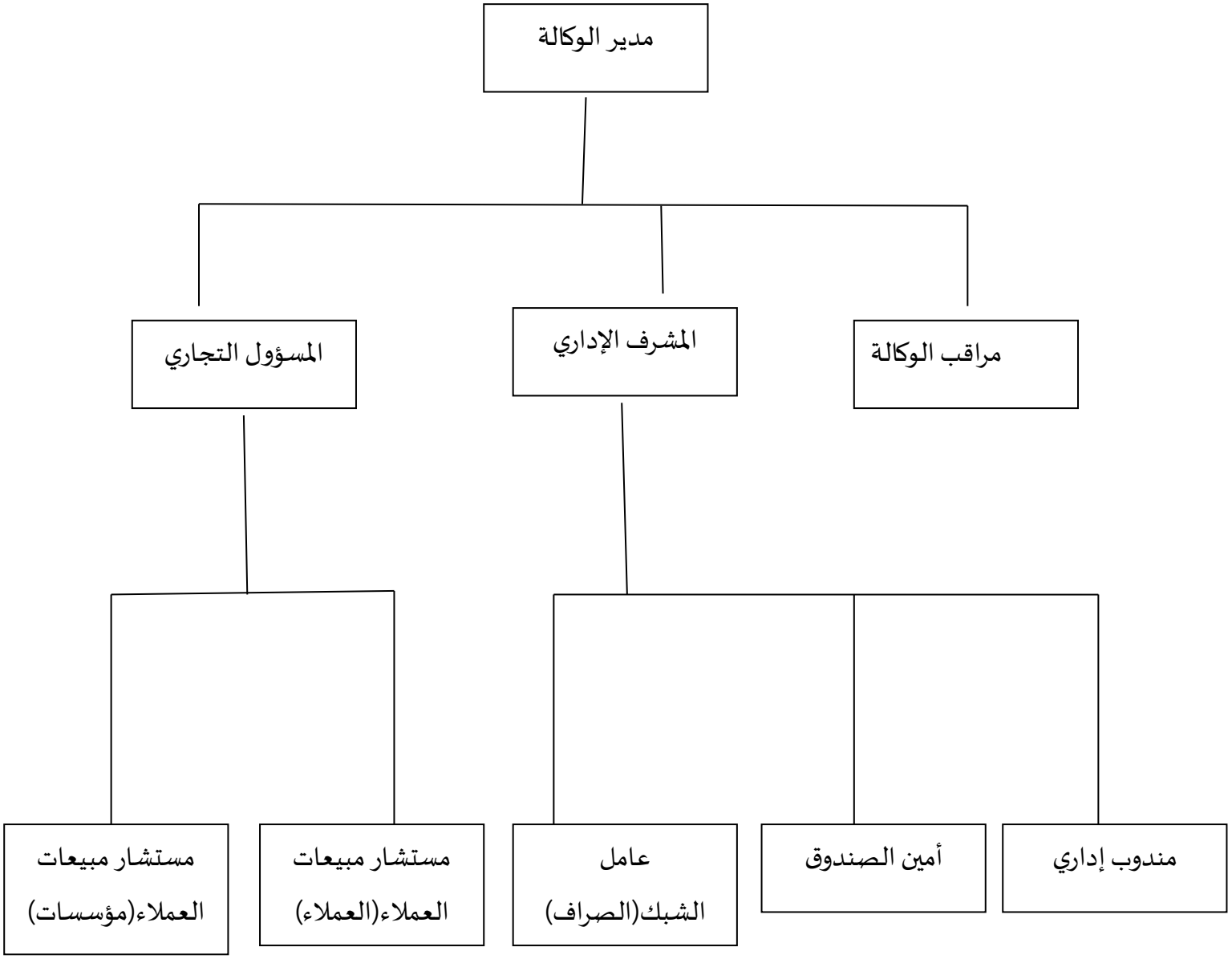

المطلب الثاني: عرض أداة الدراسة التجريبية

الإطار التطبيقي للد راسة:

من أجل الوقوف على تحديث وسائل الدفع الإلكتروني من قبل الوكالات البنكية محل الدراسة، تم الإستعانة بأسلوب الإستبيان من خلال طرح مجموعة من الأسئلة على الموظفين والزبائن بالبنوك،

وعن طريق استخدام برمجية "*SPSS* $_{V\,21}$." واستخدام الأدوات الإحصائية الازمة لتحليل نتائج الإستبيان.

أولا . أداة جمع البيانات :من أجل جمع البيانات اللازمة للدراسة كان من الضروري اعتماد أسلوب الاستبيان من خلال تصميم استمارة أسئلة أو استبيان موجه للموظفين والزبائن للإجابة عليه.

الهدف من الإستبيان: كان هدفنا من تصميم الإستبيان معرفة تحديث وسائل الدفع وإنعكاساتها على النشاط البنكي من طرف بنك التنمية المحلية وبنك الخليج الجزائري وذلك من أجل الإحاطة بالنقاط التالية:

- التعرف على أنواع وسائل الدفع الإلكترونية المتواجدة في كل من البنكين
- دراسة أثر وسائل الدفع الإلكتروني على النشاط البنكي

تحديد مجتمع الدراسة وإختيار العينة:

- تحديد مجتمع الدراسة: بما أن الهدف من الإستقصاء التعرف على أهم وسائل الدفع الإلكترونية المستعملة وتحديد أثر وسائل الدفع على النشاط البنكي ، حيث شمل مجتمع الدراسة مجموع الموظفين والزبائن بكل من بنك التنمية المحلية وبنك الخليج الجزائري .
- إختيار نوع وحجم العينة: تم إعتماد العينة العشوائية ،حيث شملت العينة 120 مابين موظفين وزبائن (أي 120 مفردة) .
- المعالجة الإحصائية: سوف نقوم بتحليل المعطيات التي تم جمعها من خلال الإستبيان المقدمة للزبائن والموظفين، وبإستخدام برمجية "SPSS $_{V21}$" والإستعانة بأدوات التحليل الإحصائي لتقديم وصف لبيانات العينة، والوصول إلى نتائج لتوضيح أثر تحديث وسائل الدفع على النشاط البنكي .

ثانيا:وصف خصائص عينة الدراسة:

من خلال الإجابات المقدمة من قبل الزبائن والموظفين ،فإن العينة المدروسة تتميز بالخصائص التالية:

1. **الجنس**: من خلال الجدول سيتم التعرف على توزيع مفردات العينة وفقا للجنس (ذكر، أنثى) .

الجدول(04): توزيع مفردات العينة حسب الجنس

الجنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	75	62,5	62,5	62,5
	انثى	45	37,5	37,5	100,0
	Total	120	100,0	100,0	

المصدر :من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برمجية"SPSS$_V$21"

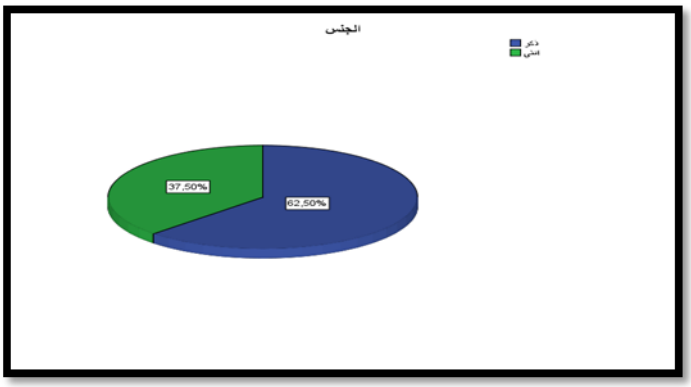

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على معطيات الجدول(1)

يوضح الجدول إختلاف النسب المئوية بين تنوع الجنس، وكانت أعلى نسبة من المستجوبين هي فئة الذكور ، حيث بلغ عددهم 75 فردا بنسبة 62.50% وجاءت نسبة الإناث في المرتبة الثانية في حين بلغت 45 وبنسبة 37.50 % .

2. **السن:** من خلال الجدول (05)سيتم التعرف على توزيع مفردات العينة حسب السن:

السن

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	20-29	31	25,8	25,8	25,8
	30-49	65	54,2	54,2	80,0
	اكثرمن 50	24	20,0	20,0	100,0
	Total	120	100,0	100,0	

المصدر :من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برمجية"SPSSV 21"

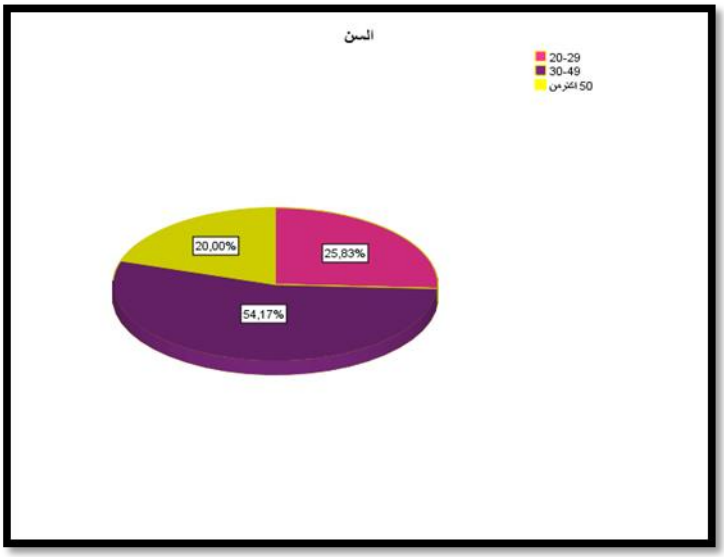

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على معطيات الجدول(04)

نلاحظ من خلال الجدول أن 54.7% من أفراد العينة تتراوح أعمارهم ما بين 30-49 سنة حيث بلغ عددهم 65 فردا،و 25.83 % (31فردا) تتراوح أعمارهم ما بين 20-29 سنة، وكانت نسبة 20% للفئة أكثر من 50 سنة، وهي أصغر نسبة (24فردا) .

3. **المستوى التعليمي**: من خلال(06) الجدول يمكن التعرف عن المستوى التعليمي لهم .

المستوى_التعليمي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ابتدائي	4	3,3	3,3	3,3
	متوسط	7	5,8	5,8	9,2
	ثانوي	31	25,8	25,8	35,0
	جامعي	56	46,7	46,7	81,7
	دراسات عليا	22	18,3	18,3	100,0
	Total	120	100,0	100,0	

المصدر :من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برمجية"SPSS$_V$21"

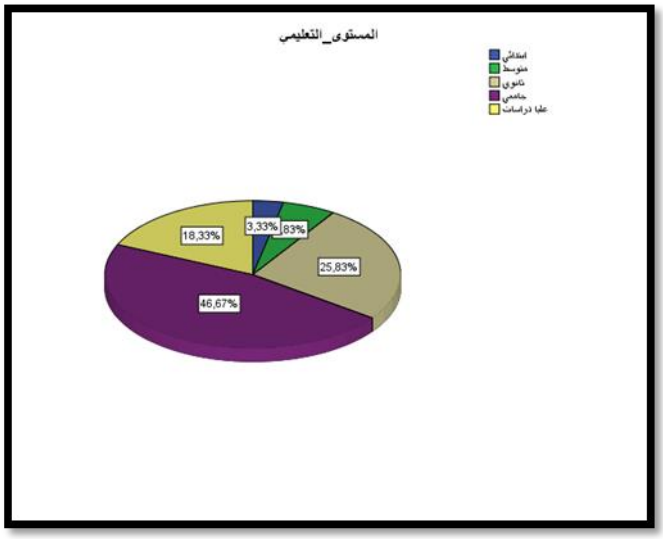

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على معطيات الجدول(05)

من الجدول نلاحظ أن المستوى التعليمي الذي غلب على أفراد العينة الإحصائية هو الجامعي بنسبة 46.67% ثم يليها المستوى الثانوي بنسبة 25.83% أما الدراسات العليا فبلغت نسبتها 18.33% ،أما المتوسط فكانت النسبة 5.83% ،في حين بلغ مستوى الإبتدائي 3.33 %

4. **العلاقة مع البنك**: سوف نتعرف على علاقتهم سواء زبائن او موظفين من خلال الجدول (07)

العلاقة_مع_البنك

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موظف	33	27,5	27,5	27,5
	زبون	87	72,5	72,5	100,0
	Total	120	100,0	100,0	

المصدر :من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برمجية"SPSS$_V$21"

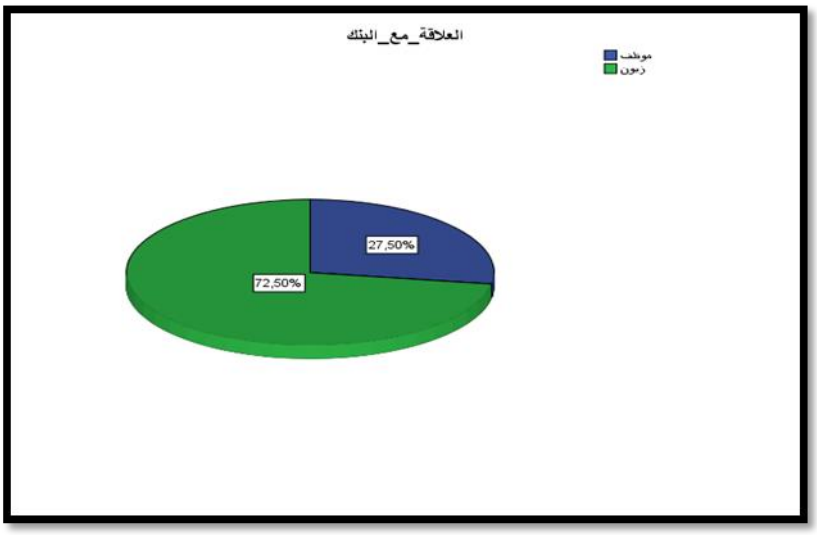

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على معطيات الجدول(06)

نلاحظ من خلال الجدول أن أعلى نسبة تعود إلى فئة الزبائن ب 72% تم في المرتبة الثانية فئة الموظفين بنسبة 27.5%

ثالثا: التحليل الإحصائي لبيانات الإستبيان :

1.أدوات التحليل الإحصائي المستعملة: بعد تفريغ الإستمارة وترميز البيانات وإدخالها للحاسوب بإستعمال برمجية"SPSSV21" (الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية Statistical Package for social science)، حيث كانت أبعاد الدراسة لكل فقرة على النحو التالي:

1	2	3	4
موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق

وأهم الأدوات الإحصائية المستخدمة فس تحليل الإستبيان نوجزها في مايلي:

إختبار a كرونباخ لمعرفة مدى ثبات وصدق البيانات.

التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والإنحراف المعياري و معامل الإختلاف للفقرات و الأبعاد.

أ. إختبار α كرونباخ: من أجل معرفة صدق وثبات البيانات الواردة بالإستمارة تم إستخدام إختبار كروميباخ، هذا الأخير يقيس دقة ثبات وصدق أداة الدراسة عن طريق معامل αكرونباخ.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,821	37

الجدول(08): معاملα كروميباخ للإستبيان

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,736	8

الجدول(09): معامل αكرونباخ للفقرة الأولى

Statistiques de fiαabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,872	25

الجدول (10) :معاملα كرونباخ للفقرة الثانية

إذن من خلال الجدول (07) نلاحظ ان نسبة الثبات للإستبيان هي عالية وأكبر من النسبة المعتمدة من قبل الإحصائيين و المقدرة ب 0.6،حيث أن معامل ألف كرونبخ للإستبيان جيد جدا بمقدار0.821 ،أما فيما يخص الفقرة الأولى من الإستبيان مساوية إلى0.736 بجيد ،و بالنسبة للفقرة الثانية 0.872 بجيد جدا،هذا ما يدل على صدق وثبات أداة الدراسة .

ب. تفسير وتحليل إتجاهات أفراد العينة لفقرات و أبعاد الإستبيان:

سوف يتم التعرف على درجة تأثير كل متغير من متغيرات الإستبيان وذلك من خلال الوسط الحسابي و الإنحراف المعياري والإتجاه لكل متغير ولكل بعد. وعليه سيتم تفسير النتائج حسب مايلي:

1. تحليل الفقرة الأولى المتعلقة بمدى إستعمال وسائل الدفع حيث يتعلق هذا المؤشر بمدى إستعمال بنك التنمية المحلية وبنك الخليج الجزائري لوسائل الدفع والجدول التالي يوضح التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي و الإنحراف المعياري و التباين .

2. الجدول (11) : المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري و التباين لمدى إستعمال وسائل الدفع الحديثة

عبارات البعد الأول: التعامل	المتوسط	الإنحراف	معامل	ا الإتجاه

بوسائل الدفع الحديثة تسمح ب:	الحسابي	المعياري	التباين	
ربح الوقت	1	0,813	0,66	موافق جدا
تقليل تكلفة المعاملات	2	0,897	0,804	موافق
توسيع محفظة الزبائن للبنك	2	0,795	0,631	موافق
توسيع الرقعة الجغرافية للبنك	2	0,925	0,856	موافق
توفير السيولة الدائمة للبنك	2	0,828	0,686	موافق
سهولة الحصول على القروض اللإستهلاكية	3	1,015	1,03	محايد
استعمالها خارج حدود الوطن	2	0,992	0,985	موافق
زيادة خدمات البنك	2	0,871	0,759	موافق

المصدر :من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برمجية"$SPSS_{V\,21}$"

من خلال الجدول نلاحظ أن إجابات الموظفين و الزبائن كانت تقريبا عند مستوى موافق في حين تحصلت عبارة سهولة الحصول على القروض الإستهلاكية على أكبر متوسط حسابي يقدر ب 3وبإنحراف أكبر قدر ب 1.015 ،أي أنه التعامل بوسائل الدفع الحديثة لاتسمح بسهولة الحصول على القروض الإستهلاكية،ثم تليها عبارة إستعمالها خارج حدود الوطن بمتوسط حسابي 2 وإنحراف معياري 0.925، ثم تليها عبارة تقليل تكلفة المعاملات بمتوسط حسابي 2 وإنحراف معياري 0.897،ثم تليها عبارة زيادة خدمات البنك بمتوسط حسابي 2 وإنحراف معياري 0.828، ثم تليها عبارة توفير السيولة الدائمة للبنك بمتوسط حسابي 2وبإنحراف معياري 0.871، وفي الأخير عبارة ربح الوقت بمتوسط حسابي 1 وإنحراف معيارب 0.813 .

إن مؤشر تحديث وسائل الدفع له متوسط حسابي يقدر ب 2 وإنحراف معياري مساوي إلى 0.892، وهذا مايدل بأن الوكالات البنكية محل الدراسة تهتم بعملية تحديث وسائل الدفع.

الجدول (12) : المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري و التباين لمدى فعالية وسائل الدفع الحديثة في جلب الزبائن وتحسين أداء البنك

عبارات البعد الثاني: يسعى البنك لتحديث أدوات الدفع الإلكترونية	المتوسط الحسابي	الإحراف المعياري	معامل التباين	الإتجاه
فيما يخص تنويع البطاقات الإلكترونية	1,66	2	0,479	موافق
زيادة نقاط الموزع الآلي	2,04	2	0,696	موافق
تقديم خدمات عبر الأنترنيت	2,08	2	0,605	موافق
التحويلات خارج الوطن	2,3	2	1,018	موافق

المصدر :من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برمجية"$SPSS_{V21}$"

نلاحظ من خلال الجدول أن الإجابات كلها عند مستوى واحد وهو موافق حيث تحصل عبارة التحويلات خارج الوطن بأكبر متوسط حسابي هو 2.3 وبإنحراف معياري 2، وفي المرتبة الثانية عبارة تقديم خدمات عبر الأنترنيت بمتوسط حسابي 2.08 وبإنحراف معياري 2، تم تليها عبارة زيادة نقاط الموزع الآلي بمتوسط حسابي 2.04 وبإنحراف المعياري2 ،ثم عبارة فيما يخص تنويع البطاقات الإلكترونية بمتوسط حسابي مقدر ب1.66 و بإنحراف المعياري 2.

وفيما يخص مؤشر فعالية وسائل الدفع الحديثة في جلب الزبائن وتحسين أداء البنك فقدر متوسطه الحسابي ب 2.02 ،وإنحراف معياري 2 هذا ما يدل على أن على أنه عند مستوى موافق ،مايجعلنا نقر على أن وسائل الدفع الحديثة لها أثر في جلب الزبائن وتحسين الأداء.

المطلب الثالث :مناقشة النتائج وإختبار الفرضيات

تهدف الدراسة إلى التعرف على تحديث وسائل الدفع ومدى تأثيرها على النشاط البنكي

1- الفرضية الأولى الخاصة بالفقرة الثانية: حداثة وسائل الدفع تؤثر ايجابيا على النشاط البنكي

الفرضية الصفريةHo: لا تساهم حداثة وسائل الدفع في التأثير عن النشاط البنكي

الفرضية البديلةH1: تساهم حداثة وسائل الدفع في النشاط البنكي

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	Y	.	Introduire

a. Variable dépendante : x

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

الأداء البنكي=X

وسائل الدفع =y

جدول(13) : تحليل التباين

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	Ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	2.054	1	2.054	17.704	.000[b]
	Résidus	13.687	118	.116		
	Total	15.741	119			

a. Variable dépendante :x

b. Prédicteurs : (Constante),y

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Modifier les statistiques				
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	.361[a]	.130	.123	.34058	.130	17.704	1	118	.000

a. Prédicteurs : (Constante), MP

من خلال الجدول (14) يمكن كتابة معادلة الإنحدار بالشكل التالي:

$$Y=0.975\dagger0.5517X$$

إن معلمةb نشير إلى أن تحديث وسائل الدفع ب 1 %يؤدي إلى الزيادة في الأداء البنكي بمقدار 51%

معامل التحديدR^2 الذي يعتبر مقياسا لجودة النموذج $R^2=0.130$ وهذا يدل على وجود إرتباط بين وسائل الدفع والأداء البنكي

جدول رقم (14): إختبار الفرضية الثانية الخاصة بالمحور الثاني

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
		B	Ecart standard	Bêta	T	Sig.
1	(Constante)	,975	,183		5,322	,000
	Y	,517	,123	,361	4,208	,000

مخرجات برنامج $SPSS_{V21}$

من خلال الجدول يتضح لنا أن القيمة Sig=0.000 أصغر من القيمة المعتمدة 0.05،وعليه فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه تساهم تحديث وسائل الدفع في الرفع من النشاط البنكي .

1- الفرضية الثانية الخاصة بالفقرة الأولى: التعامل بوسائل الدفع التقليدية بالنسبة لكل من بنك التنمية المحلية وبنك الخليج الجزائري

الفرضية الصفرية Ho: بنك التنمية المحلية يعتمد على وسائل الدفع التقليدية بدرجة كبيرة

الفرضية البديلة H1: بنك التنمية المحلية لا يعتمد على وسائل الدفع التقليدية بدرجة كبيرة

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 1.5					
	t	Ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
الشيكات	2,766	119	,007	,242	,07	,41
السندات التجارية	-10,749	119	,000	-,942	-1,12	-,77
السفتجة	-10,831	119	,000	-,958	-1,13	-,78
الوسائل الإلكترونية	,000	119	1,000	,000	-,22	,22
Trm	-6,677	119	,000	-,41458	-,5375	-,2916

مخرجات برنامج $SPSS_{V21}$

نلاحظ من خلال الجدول ان Sig= 0.007بالنسبة للشيكات و Sig= 0.00 بالنسبة للسندات التجارية و Sig= 0.00بالنسبة للسفتجة اقل من 0.05 هذا يعني ان بنك التنمية المحلية يعتمد في تعاملاته على كل منهم ، اما فيما يخص الوسائل الالكترونية والتي تقدر ب Sig=1.00 اكبر من 0.05 هذا يدل على انه لا يتعامل بوسائل الدفع الالكترونية

وكنتيجة فإن Sig =0.00 أقل من 0.05 إذن بنك التنمية المحلية لا زال يعتمد في تعاملاته على وسائل الدفع التقليدية

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 1.5

	T	Ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
الشيكات	-1,420	59	,161	-,183	-,44	,07
السندات التجارية	-11,715	59	,000	-1,217	-1,42	-1,01
السفتجة	-11,946	59	,000	-1,233	-1,44	-1,03
الوسائل الإلكترونية	4,414	59	,000	,600	,33	,87
Tm	-6,431	59	,000	-,50833	-,6665	-,3502

من إعداد الطالبة بالإعتماد على نتائج الإستبيان

نلاحظ من خلال الجدول ان Sig= 0.161بالنسبة للشيكات فيدل على ان بنك الخليج الجزائري لا يعتمد على الشيكات ،وايضا Sig= 0.00 بالنسبة للسندات التجارية و Sig= 0.00بالنسبة للسفتجة اقل من 0.05 هذا يعني ان بنك الخليج الجزائري يعتمد في تعاملاته على كل منهم ، اما فيما يخص الوسائل الالكترونية والتي تقدر ب Sig=0.00 اقل من 0.05 هذا يدل على انه يتعامل بوسائل الدفع الالكترونية

وكنتيجة فإن Sig =0.00 أقل من 0.05 إذن بنك الخليج الجزائري لا زال يعتمد في تعاملاته على وسائل الدفع التقليدية(السندات التجارية والسفتجة) وأيضا يعتمد على الوسائل الإلكترونية

وعليه نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية التي تنص على ان بنك التمية المحلية يعتمد في تعاملاته على وسائل الدفع التقليدية

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل حاولنا معرفة تحديث وسائل الدفع وإنعكاسها على النشاط البنكي لبنك التنمية المحلية وبنك الخليج الجزائري لولاية سعيدة ،حيث قمنا بالإعتماد على أسلوب الإستبيان هذا الأخير

تم وضع من خلاله مجموعة أسئلة تدل على فعالية وسائل الدفع في الوكالتين البنكيتين ،حيث شملت العينة على 120فردا.

وبعد القيام بالمعالجة الإحصائية لبيانات الإستبيان بالإعتماد على برمجية SPSS وإستخدام الأدوات اللإحصائية الآزمة للتحليل وجدنا أن كل من الموظفين والزبائن

- يؤيدون وجود علاقة وإرتباط بين تحديث وسائل الدفع والنشاط البنكي.
- إن بنك التنمية المحلية يعتمد بدرجة كبيرة عللى وسائل الدفع التقليدية في معاملاته ،على عكس بنك الخليج الجزائري لإعتباره بنك خاص فأغلب معاملاته إلكترونية وبالرغم من هذا لا يمكن إزالة الوسائل التقليدية

خاتمة

من خلال دراستنا حول تحديث وسائل الدفع وإنعكاساتها على النشاط البنكي تعرفنا في الفصل الأول على وسائل الدفع التقليدية وتطورها وأهم الوسائل المساعدة على تطورها ،كما تم التطرق أيضا إلى وسائل الدفع الإلكترونية وتطورها عبر الزمن وأنواعها وأهميتها .

أما الفصل الثاني فتمثل فيدراسة وسائل الدفع على انعكاسات النشاط البنكي،فقد تناولنا فيه المنظومة المصرفية وتحديد نظام الدفع في الجزائر وايضا دراسة انعكاس تحديث وسائل الدفع بالإيجاب على النشاط البنكي .

ومن خلال ما سبق ذكره تبين لنا أهمية وسائل الدفع ومدى تأثيرها على النشاط البنكي ويمكننا وضع مجموعة من النتائج لموضوع الدراسة ،ليتم بعد ذلك إقتراح بعض الحلول التي يمكن ان تساعد في تحديث النظام البنكي .

نتائج البحث:

في ظل التطورات الحاصلة ومحاولة لإيجاد أجوبة عن التساؤلات المهمة عن مصير وسائل الدفع التقليدية،وبعد قيامنا بدراسة شاملة لهذه الوسائل ومحاولة تقييم الوضع تمكنا ن التوصل إلى النتائج التالية :

الفرضية الاولى: توصلنا إلى الحكم على صحة الفرضية حيث أن حداثة وسائل الدفع تؤثر إيجابيا على النشاط البنكي

الفرضية الثانية: ثم إثبات هذه الفرضية من خلال النتائج المتحصل عليها عند اختبار صحة الفرضية، حيث ان بنك التنمية المحلية يعتمد في تعاملاته على وسائل الدفع التقليدية

- بظهور وسائل الدفع الإلكترونية لم تهمل البنوك الوسائل التقليدية،بل قامت بإستغلال التطورات التكنولوجية الحاصلة لصالحها من أجل التخلص والقضاء على معظم عيوبها، حيث سمح ذلك بإختصار الوقت المخصص لمعالجتها والتقليل من الإفراط في الإستخدام الورقي و البشري الذي كان مخصص لها .

- تسبب ظهور وسائل الدفع الإلكترونية في إنخفاض محسوس لإستخدام وسائل الدفع التقليدية،لكنه لم يؤد إلى إختفائها و لا زوالها وقد يحدث ذلك على المدى القصير وهذا يعود لسببين هما:

* تمكن التكنولوجيا من إصلاح بعض الإختلالات الحاصلة في نظام الدفع الكلاسيكي

* إفراز وسائل الدفع الإلكترونية لعيوب وعراقيل لا تأهلها لإحتلال مكان الوسائل التقليدية ،بل تمكنها من التعايش معها.

التوصيات والإقتراحات:

بناء على ما تقدم من نتائج ، رأينا من الواجب تقديم بعض الإقتراحات و التوصيات التي قد تمد يد المساعدة للتجربة الجزائرية وهي في بداية مشوارها في إطار تحديث وسائل الدفع ،وذلك كمايلي:

*لا بد من إجراء الكثير من الدراسات من أجل الإستفادة من التجارب السابقة وتجارب الدول المتقدمة منها والسائرة في طريق النمو في مجال تحديث وسائل الدفع،وذلك بطبيعة الحال الإطلاع على المشاكل المحتملة الحدوث ومناقشة كيفية إيجاد الحلول لها، ويمكن الإستعانة بالرسائل الجامعية التي تتناول هذا المجال وإلا فما الجدوى من الجهود المبذولة من قبل الطلبة في البحث والدراسة ومحاولة مد يد المساعدة حتى تواكب دولتنا التطورات العالمية .

*لابد من تقوية البنية التحتية للجهاز المصرفي ،والتوسع في إستخدام شبكة الأنترنيت لتقديم تشكيلة متنوعة من الخدمات الحديثة للعملاء بكفاءة أعلى وتكلفة أقل.

*يجب أن تحظي مثل هذه الوسائل بالإهتمام من قبل السلطات العامة بشكل أفضل يلبي رغبات الجميع عن طريق تدعيمها.

*التأهيل والتكوين المتواصل للعمال بما يتوافق مع التكنولوجيا الحديثة.

* لابد من البنوك التجارية أن تسعي إلى التأثير على ثقافة الزبون فيما يخص إستعمال الوسائل الحديثة وذلك عن طريق إقناعه من حيث الجودة و الأمان وسهولة إستعمالها .

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المراجع:

1-الكتب بالعربية:

1-أحمد سفر،**أنظمة الدفع الإلكترونية**،منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت،لبنان،الطبعة الاولى،2008 .

2- البارودي علي ،العريني محمد فريد، " **القانون التجاري**" ،دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية،2000 .

3- بشير العلاق،**التسويق الإلكتروني**،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،عمان ،الأردن.

4- جلال عايد الشورة، **وسائل الدفع الإلكتروني**، دار الثقافة للنشر والتوزيع،مصر،2008.

5- خباية عبد الله،**الإقتصاد المصرفي: البنوك الإلكترونية، البنوك التجارية، السياسة النقدية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر،2008.

6- خضر مصباح الطيطي،**التجارة الإلكترونية و الأعمال الإلكترونية**،من متطور تقني وتجاري وإداري ،حامد للنشر والتوزيع، الأردن ، 2008.

7- رأفت رضوان،**عالم التجارة الإلكترونية** ،المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 1999 .

8- رشاد العصار، رياض الحلبي، **النقود والبنوك**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2000.

9- زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، **الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك**، وائل للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة الثانية،2001 .

10- السيد احمد عبد الخالق،**التجارة الإلكترونية والعولمة** ،المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، بحوث ودراسات، مصر، الطبعةالثانية،2008.

11- شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية 1992.

12- شريف محمد غانم، **محفظة النقود الإلكترونية (رؤية مستقبلية)**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ، مصر،2007.

13- صالح الجداية،سناء جودت خلف، **التجارة الإلكترونية**،دار حامد لنشروالتوزيع،الأردن،2008.

14- طارق عبد العال حماد، **التجارة الإلكترونية الابعاد التكنولوجية والمالبة والتسويقية والقانونية** ،الدار الجامعية ،القاهرة،مصر،الطبعة الثانية،2008 .

15- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك"**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، الطبعة 2005.

16- عبد الهادي النجار، **بطاقات الإئتمان أولعمليات المصرفيةالإلكترونية– الجديدفي أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والإقتصادية**، لبنان، الجزءلأول، 2002 .

17- علي محمد ابو العز، "**التجارة الإلكترونية وأحكامها في الفقه الإسلامي**"، دار النفائس للنشر والتوزيع، 2008 .

18- مجدي محب حافظ" ،"**حرائم الشيك**" ، القاهرة، دون دار نشر،2002 .

19- مجدي محمد شهاب ،**اقتصاديات النقود والما ل النظرية والمؤسسات النقدية**، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية 2008 .

20- محمد ابراهيم عبد الرحيم، "**الإقتصاد الصناعي،التجارة الإلكترونية**" ، شباب الجامعة الإسكندرية،مصر،2007.

21- محمد الصيرفي ،**الإدارة الإلكترونية** ، دار الفكر الجامعي الإسكندرية ، بدون سنة .

22- محمد حسن الرفاعي العطار، **البيع عبر شبكة الانرنت دراسة مقارنة في ضوء قانون التوقيع الالكتروني ،رقم 15 لسنة 2014** ، دار الجامعة .الجديدة،الأسكندرية، مصر، الطبعة الرابعة 2002.

23- محمد عبد الحسن الطائي، **التجارة الالكترونية" المستقبل الواعد للاجيال القادمة"**، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الاردن.

24- محمود محمد أبو فورة،**الخدمات البنكية الإلكترونية عبر الأنترنيت**،دار الثقافة،عمان، الطبعة الأولى، 2009.

25- مدحت صادق، **أدوات وتقنيات مصرفية**، دار غريب للطباعة اولنشر، القاهرة، مصر، 2014.

26-مصري محمد محمود، **أحكام الشيك مدنيا وجنائيا**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2000.

27- مصطفى كمال طه، وائل بندق،" **الأوراق التجارية ووسائل الدفع الإلكترونية الحديثة "**،دار الفكر الجامعي ،الإسكندرية ، مصر2007.

28-مفتاح صالح،فريدة معارفي،**البنوك الإلكترونية**، منتدى موجه لإدارة الأعمال، بسكرة،03-10-2010

29- وليد ناجي الحلواني،بدر محمد علوان،" **المحاسبة الماليةفي القياس والإعتراف والإفصاح المحاسبي"**،الوراق للنشر والتوزيع،عمان،جزء2 ،2002

ثانيا:المذكرات

1-ابراهيم فوزي بورزق، **د راسة تحليلية حول التجربة الجزائرية في مجال النقد الالي البنكي دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري**، جامعة الجزائر، 2007-2008 .

2-ابراهيم بختي ،"**التجارةالإلكترونية مفاهيم واستراتيجيات التطبيق في المؤسسة"**،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر2005 .

3-بورزاق ابراهيم ، **دراسة تحليلية حول التجربة الجزائرية في مجال النقد الآلي البينكي**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2007-2008 .

4-حميث فشيت،حكيم بناولة،**واقع وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر،الملتقى العالمي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية إعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر**- عرض تجارب دولية- المركز الجامعي خميس مليانة،عين الدفلى 26-27 أفريل 2011 .

5-خولة فرحات،**أثر التجارة الإلكترونية على تحسين نوعية الخدمة المصرفية-دراسة حالة البنك الإلكتروني،-monabanq**، رسالة ماجستر في إدارة الأعمال جامعة الحاج لخضر باتنة 2007-2008 .

6-رحال عادل، **تحديث الخدمة المصرفية لمواجهة إختلالات المنظومة المصرفية في ظل التوجه نحو إقتصاد السوق في الجزائر**،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد التنمية ،جامعة الحاج لخضر ، باتنة، 2014/2013 .

7- زهير زواش ،**دور نظام الدفع الإلكتروني في تحسين المعاملات المصرفية دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية ،جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،2010-2011 .

8-السعيد بريكة ،**واقع عمليات الصيرفة الإلكترونية وآفاق تطورها في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الإقتصادية،تخصص بنوك وتأمينات، جامعة العربي بن مهيدي، 2011.

9-سلطاني خديجة، " **احلال وسائل الدفع التقليدية بالوسائل الإلكترونية-دراسة حالة بنك التنمية الريفية –وكالة بسكرة**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية،تخصص ماليو ونقود، جامعة محمد خيضر بسكرة،2012-2013.

10-سماح شعبور،مصباح مرابطي، **وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر-واقع وتحديات- دراسة إستطلاعية من وجهة نظر الموظفين بالوكالات البنكية لولاية تبسة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية ،تخصص تمويل مصرفي، جامعة العربي تبسي، تبسة 2015-2016.

11- صلاح إلياس، "**مستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود الوسائل الحديثة**،" مداخلة مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية إعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر - عصرنة تجارب دولية – جامعةخميس مليانة.

12-لعراف فايزة،"**مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل**"،رسالة ماجستير في العلوم التجارية،فرع إدارة الأعمال، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية،جامعة مسيلة،2010.

13- لوصيف عمار، "**استراتيجية نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرين مع الاشارة إلى التجربة الجزائرية**"،(رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة قسنطينة، 2008-2009)، .

14-نادية عبد الرحيم،**تطور الخدمات المصرفية ودورها في تفعيل النشاط الإقتصادي-دراسة حالة الجزائر**-،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية،فرع نقود وبنوك ، جامعة الجزائر2010،3-2011.

15- وهيبة عبد الرحيم، **واقع وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام ادفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر - عصرنة تجارب دولية – جامعة خميس مليانة .

ثالثا:الملتقيات والمقالات

1-أحمد جميل، كهينة رشام، **بطاقة الائتمان كوسيلة من وسائل الدفع في الجزائر**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد الاول، سبتمبر 2010.

2-أيمن قديح، **الدفع الإلكتروني من يحميه**، مقال منشور على Net analyser//http .2013/02/16

3-الحبيب بن باير،محمد عبد العزيز بن كاملة،**الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة وسائل الدفع مدخل لتطوير الأداء والفعالية المصرفية للبنوك الجزائرية**،جامعة وهران26-،27 .

4-محمود سحنون، **النظام المصرفي بين النقود الورقية ا ولنقود الالية**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، العدد الرابع، 2001 .

رابعا:المواد القانونية:

المادة 113، **قانون النقد والقرض رقم 10-90 المؤرخ في 14 أفريل 1990**، الصادر بالجريدة الرسمية،العدد16 ،السنة السابعة والعشرون، بتاريخ 18 أفريل

خامسا: المراجع بالفرنسية

-1"**Les Existence D'une Economie Moderne Et Performante**", Media Banque, Le Journal Interne De La Banque D'Algérie, N° 76, Février/Mars 2005.

-2 Bret Marie Thérèse : **« Monétique et Moyens de Paiements »,** Séminaire Unicom, Hôtel Mercure Alger, 26-27/07/2006.

3 -"**Normes Interbancaires De Gestion Automatiser Des Instrument De Paiement**", Document Interne De La Banque D'Algérie, Février 2005.

4- Bonneau Thierry : « **Droit Bancaire** », Edition Montchrestien, Paris, 1994.

5 -"**Modernisation Des Moyens De Paiement**", BNA REPERE, 2eme Année, N°13, Février 2003.

6- Jean Paul Foyart : « **Monétique et Moyens de Paiement** », Séminaire et Formation Unicom, Hôtel Mercure Alger, Le 26-27/07/2006.

7- Yves Simone et Samir Hennai : « **Techniques Financières Internationale** »,7éme édition, Economica, Paris, 2002.

8-"**Evolution Economique Et Monétaire En Algérie**", Rapport 2002, Banque D'Algérie, Juin 2002.

9- Dhoir Lauprêtre Catherine : **« Droit du Crédit** », Edition Eclipses, Lion, 1999.

10 -"**Evolution Economique Et Monétaire En Algérie**", Rapport 2001, Banque D'Algérie, Juillet 2002.

11 -"**Réforme De L'infrastructure Du Système Et Instruments De Paiements**", BNA Finance, N° 3, Janvier/Mars 2005.

12 -Abdelhamid Hadj Arabe, "**Les Risques Lies Aux Systèmes De Paiement**", Media Banque, Le Journal Interne De La Banque D'Algérie, N°81, Décembre 2005/Janvier 2006.

13 -"**Système RTGS**", Document Interne De La Banque D'Algérie, 13 Mai 2005.

14 -**" Le Système De Paiements**", BNA Finance, N° 5, 2eme Année, Septembre 2003.

قائمة الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة د. مولاي الطاهر - سعيدة -

كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية

أخي الكريم /أختي الكريمة:

السلام عليكم و رحمة الله و بركاته ....و بعد

في ايطار التحضير لمذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص بنوك مالية وتسيير المخاطر وتحت عنوان "تحديث وسائل الدفع وانعكاساتها على النشاط البنكي دراسة كل من بنك التنمية المحلية (BDL) وبنك الخليج الجزائري (AGB) " قدمنا لكم الاستبانة بصفتكم موظفون او زبائن للبنك من اجل إفادتنا بأجوبة موضوعية وذلك بوضع علامة (X)في المربع المناسب ،من اجل إكمال هذا العمل العلمي البحث ولكم جزيل الشكر

I. معلومات شخصية:

1- الجنس: ذكر ☐ أُنثى ☐

2- السن: سنة20-29 سنة ☐ 30سنة-49سنة ☐ اكثر من 50سنة ☐

3- المستوى التعليمي:

ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐ دراسات عليا ☐

4- العلاقة مع البنك : موظف ☐ زبون ☐

II. وسائل الدفع :

1-ماهي وسائل الدفع التقليدية التي يعرضها البنك؟

الشيكات ☐ السندات التجارية ☐ السفتجة ☐ أدوات اخرى ☐

2- ماهي درجة استخدامك لكل واحدة ؟

ضعيفة	☐	ضعيفة	☐	ضعيفة	☐	ضعيفة	☐
متوسطة	☐	متوسطة	☐	متوسطة	☐	متوسطة	☐
مرتفعة	☐	مرتفعة	☐	مرتفعة	☐	مرتفعة	☐

3- ماهي وسائل الدفع الحديثة (الالكترونية) التي يعرضها البنك؟

البطاقات المصرفية ☐ الشيكات الالكترونية ☐ النقود الالكترونية ☐ التحويلات المالية ☐

4- ماهي درجة استخدامك لكل واحدة:

ضعيفة	☐	ضعيفة	☐	ضعيفة	☐	ضعيفة	☐
متوسطة	☐	متوسطة	☐	متوسطة	☐	متوسطة	☐
مرتفعة	☐	مرتفعة	☐	مرتفعة	☐	مرتفعة	☐

III. <u>فعالية وسائل الدفع الحديثة في جلب الزبائن وتحسين اداء البنك:</u>

1-ماهي الوسائل الاكثر تحفيزا للتعامل مع البنك :

المعاملات التقليدية ☐ المعاملات الالكترونية ☐ شبكة الانترنيت ☐ الشبكة البنكية ☐

<u>2- التعامل بوسائل الدفع الحديثة تسمح ب:</u>

1-ربح الوقت موافق جدا ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق ☐

2-تقليل تكلفة المعاملات موافق جدا ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق ☐

3-توسيع محفظة الزبائن للبنك موافق جدا ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق ☐

4-توسيع الرقعة الجغرافية للبنك موافق جدا ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق ☐

5- توفير السيولة الدائمة للبنك موافق جدا ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق ☐

6- سهولة الحصول على القروض الاستهلاكية موافق جدا ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق ☐

7-استعمالها خارج حدود الوطن موافق جدا ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق ☐

8-زيادة خدمات البنك موافق جدا ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق ☐

3-تكلفة المعاملات الالكترونية متناسبة مع قيمة المعاملة :

نعم ☐ لا ☐ نوعاما ☐

4- قلة المعاملات الالكترونية راجع الى:

ضعف البنية التحتية للجهاز البنكي فيما يخص تحديث وسائل الدفع الالكترونية ☐

عدم وجود ثقافة استعمال وسائل الدفع الالكترونية من طرف الزبائن ☐

ضعف البنية التحتية للاتصالات ☐

5- نوعية الخدمة المقدمة من طرف البنك	نعم	لا
المتابعة 24/24	☐	☐
الاستجابة للزبون الفورية	☐	☐
الاشعار الفوري	☐	☐
سرية المعاملات	☐	☐
سهولة وسرعة الاستخدام	☐	☐

8-هل يسعى البنك لتحديث أدوات الدفع الالكترونية :

فيما يخص تنويع البطاقات الالكترونية موافق جدا ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق ☐

زيادة نقاط الموزع الالي موافق جدا ☐ موافق ☐ محايد ☐ غير موافق ☐

تقديم خدمات عبر الانترنيت	موافق جدا ☐	موافق ☐	محايد ☐	غير موافق ☐
التحويلات خارج الوطن	موافق جدا ☐	موافق ☐	محايد ☐	غير موافق ☐

تم اعداد الاستبانة من طرف الطالبة مولاي مسعودة نور الهدى.

تحت اشراف *الأستاذ:* د.رفاف ابراهيم .

و تم تصحيحها و تعديلها من طرف أستاذ بروفسور صوار يوسف .

شكرا على مجهوداتكم.